

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/13/Add.10
18 February 1988
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف
بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية

التقارير الدورية الثانية للدول الأطراف

إضافة

المكسيك

مقدمة

تقدم حكومة المكسيك ، بصفتها دولة طرفا في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، ووفقا للمادة ١٨ من الاتفاقية ، تقريرها هذا عن الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٦ ، على أساس أنه يحتوي على معلومات عن عام ١٩٨٧ .

ويضع التقرير في الاعتبار التعليقات والآراء التي أبدتها خبراء اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في دورتها الثانية فيما يتعلق بالتقرير الأولي للمكسيك (CEDAW/C/5/Add.2) .

وعلى ضوء "المبادئ التوجيهية العامة المتعلقة بشكل ومحتويات التقارير" (١) ، لا يشير الجزء الأول من الوثيقة التي نقدمها الآن الى الجوانب التي لم يتناولها التقرير الأولي ، بينما يوفر الجزء الثاني معلومات محددة فيما يتعلق بكل من أحكام الاتفاقية .

(١) الوثيقة CEDAW/C/7 .

الجزء الأول

١ - الجوانب العامة (٢)

قدمت حكومة المكسيك في التقرير الأولي وصفا تفصيليا للأحكام الدستورية والقواعد ذات الصلة في التشريع المكسيكي التي تكفل المساواة في الحقوق وتمنع التمييز ضد المرأة في جميع جوانب الحياة الوطنية .

وتقرر المادة ٤ من الدستور السياسي للولايات المكسيكية المتحدة أن "الرجل والمرأة متساويان أمام القانون" . ومبدأ المساواة القانونية مقرر دستوريا أيضا فيما يتعلق بالجنسية (المادة ٣٠) ، والأهلية المدنية والسياسية (المادتان ٣٤ و ٣٥) ، والعمل (المادة ١٢٣) .

ومبدأ المساواة بين الرجل والمرأة راسخ تماما في التشريعات القانونية للبلد ، وأهمها قانون السكان العام ، وقانون الجنسية والتجنس ، والقانون الاتحادي للعمل ، والقانون الاتحادي الناظم للعاملين في خدمة الدولة ، والقانون التجاري ، والقانون المدني للمنطقة الاتحادية فيما يتعلق بالمسائل العادية ولعموم الجمهورية فيما يتعلق بالمسائل الاتحادية ، وقانون الإجراءات المدنية للمنطقة الاتحادية .

وفضلا عن ذلك ، وفيما يتعلق بالفقرة ٣ (هـ) من "المبادئ التوجيهية العامة" ، تقضي المادة ١٣٣ من الدستور السياسي بأن الاتفاقات الدولية التي يوقع عليها رئيس الجمهورية بموافقة مجلس الشيوخ تكون ، مع الدستور المكسيكي والقوانين التي يسنها الكونغرس الاتحادي ، القانون الأعلى لكل الاتحاد ، وعلى هذا فان اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تنطبق بصفة مباشرة على المكسيك عن طريق تضمينها في التشريع الوطني .

ولا بد من التأكيد على أن قضاة كل ولاية من ولايات الجمهورية ملزمون ، وفقا لهذه المادة من الدستور ، بأحكام الاتفاقية التي يتعلق بها هذا التقرير ، حتى في حالة تنازعها مع أحكام معاكسة قد توجد في القوانين أو الدساتير المحلية .

ومن ثم فان التشريع المكسيكي يحتوي على الأحكام اللازمة للقضاء على الممارسات المترتبة بأي شكل من الأشكال على التمييز القائم على الجنس ، والتي تنتهك حقوق الانسان للمرأة في المكسيك ، ومنع وقوع تلك الممارسات .

وقد شهد المجتمع المكسيكي تغيرات عميقة في هذا القرن . وأثرت الأعمال التي أنجزها النظام المنبثق عن الثورة التي بدأت عام ١٩١٠ ، على أوسع قطاعات السكان . ففي عام ١٩٣٠ كان العمر المتوقع للمكسيكي المتوسط ٣٧ سنة ، في حين هو حاليا ٦٦ سنة ؛ وانخفضت الأمية من ٥٠ في المائة الى ٩ في المائة في نفس الفترة ؛ ووصل شمول الضمان

(٢) الوثيقة CEDAW/C/7 ، الفقرة ٣ (أ) و (ب) و (هـ) .

الاجتماعي الى نحو نصف السكان ؛ وتتوفر الخدمات الصحية الأساسية الآن لسائر السكان تقريباً .

وبالمثل ، تحول الاقتصاد المكسيكي من خلال سياسات أساسية يستحق الذكر منها اصلاح الزراعي ، والتنمية الصناعية ، وتوسيع الهياكل الأساسية والاتصالات والخدمات الحضرية .

وهذا هو الاطار لسياسات الدولة المكسيكية من أجل الحماية الحقيقية لحقوق المرأة في المكسيك . وتكفل الاصلاحات الدستورية المختلفة التي أدخلت بين عام ١٩٣٤ وعام ١٩٧٤ المساواة القانونية الكاملة بين الرجل والمرأة . وإلى جانب هذا ، بذلت عناية كبيرة بالنهوض بالمركز الاجتماعي للمرأة في برامج التنمية ، من أجل زيادة اشتراك المرأة في جميع أنشطة الحياة الوطنية ، وبصفة خاصة ، من أجل تهيئة فرص وصولها الى الخدمات التعليمية والصحية ، وبذلك تخلق الظروف الضرورية لادماجها في القطاع النظامي من الاقتصاد ، والتوظيف الرسمي ، والضمان الاجتماعي .

ومنذ أن أعلنت الأمم المتحدة السنة الدولية للمرأة في عام ١٩٧٥ ، ارتبطت الجهود المكسيكية المبذولة في هذا المجال بالتدابير التي اعتمدها المجتمع الدولي في المؤتمرات العالمية التي عقدت في مدينة المكسيك وكوبنهاغن ونيروبي ، والتي يتجلى فيها ادراك واضح للتفاعل بين المشاكل المؤثرة على المرأة والمشاكل الانمائية ومشاكل المجتمع ككل ، ونية تحقيق تغيير دائم في المفهوم التقليدي لأدوار الرجل والمرأة في المجتمع وفي الأسرة ، لأن بخص تقدير قيمة أنشطة المرأة في جميع الميادين يقلل الجهد الجماعي .

٢ - البرنامج الوطني لتعزيز وكفالة التنمية والتقدم الكاملين للمرأة(٣)

في السنوات الأخيرة ، تجسدت في برنامج العمل الوطني لاشتراك المرأة في التنمية السياسات التي تقوم حكومة المكسيك بتنفيذها بغية تعزيز حالة المرأة والمستندة الى التجربة الوطنية والتي يثريها الاسهام الكبير الذي قدمه عقد الأمم المتحدة للمرأة . ويقترح في هذا البرنامج ، الذي نرفق نسخة منه ليستخدمها أعضاء اللجنة (المرفق الأول)، خطوط عمل لمختلف مجالات حياة المجتمع ، ويشجع اشتراك المرأة المكسيكية المباشر والنشط فيها .

(٣) الوثيقة CEDAW/C/7 ، الفقرة ٣ (د) .

الجزء الثاني (٤)

١ - التدابير المؤسسية

تشتمل أهداف وأولويات المجلس الوطني للسكان ، وهو الوكالة التابعة للحكومة الاتحادية والمسؤولة عن تعزيز اشتراك المرأة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي في البلاد ، على تحسين ظروف حياة المرأة في المكسيك . وقد أجرى المجلس ، واضعا هذا في حسابه ، دراسة استقصائية وطنية في النصف الأول من عام ١٩٨٣ بغية استكمال المعلومات عن حالة المرأة ودراسة التقدم المحرز في البرامج المنفذة في هذا الميدان حتى عام ١٩٨٣ ، وكذلك بغية الحصول على مقترحات لسياسات تنفذها حكومة الجمهورية . وأدت الدراسة الاستقصائية السكانية الى وضع مشروع برنامج عمل أقرت مبادئه العامة في آب/أغسطس ١٩٨٣ .

ويقترح برنامج العمل مسالك للسياسة العامة ، وهو أيضا الأساس للبرامج المحددة لدى مختلف الوكالات التابعة لحكومة الجمهورية ، على الصعيد المحلي وفي الولايات وعلى الصعيد الاتحادي . وأهداف برنامج العمل الوطني لاشتراك المرأة في التنمية مدرجة في الخطة الوطنية للتنمية للفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٨ ، التي عالجت ، عن طريق تطبيق البرامج الرامية الى تحقيق مشاركة اجتماعية واسعة ، أطول أزمة اقتصادية عانى منها البلد في تاريخه الحديث .

ومن أجل تعزيز تنفيذ برنامج العمل الوطني ، أنشئت اللجنة الوطنية للمرأة باعتبارها آلية لتنسيق وتقييم البرامج والأنشطة القطاعية المعنية .

وتتألف اللجنة الوطنية للمرأة من ممثلات للفروع الثلاثة لحكومة الاتحاد ، وممثلات لحكومات ولايات الجمهورية ، ولمختلف المنظمات الاجتماعية ومراكز التعليم العالي . وكل من الممثلات هي أيضا منسقة لجنة المرأة في المنظمة أو المؤسسة أو أمانة الولاية أو دائرة الحكومة الاتحادية التي تمثلها .

وهناك أيضا لجان للمرأة في مجلس الشيوخ ومجلس النواب ، وكذلك في أجهزة القضاء الاتحادية .

وبالمثل أنشئت لجان في ولايات الجمهورية ، وفي عدد من المجالس المحلية ، وفي المنظمات الاجتماعية للولايات .

وقد وضعت اللجنة الوطنية للمرأة ، بصفتها الوكالة الحكومية المسؤولة عن

(٤) الوثيقة CEDAW/C/7 ، الفقرة ٤ .

تنسيق برنامج العمل الوطني ، برنامجا تنفيذيا لفترة السنوات الثلاث ١٩٨٦ - ١٩٨٨ ، الهدف من أعماله ومبادراته تعزيز اشتراك المرأة المكسيكية في الأنشطة السياسية والاقتصادية والثقافية .

وقد وضع البرنامج التنفيذي (المرفق الثاني) مع المراعاة الواجبة لاستراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة (أثناء الفترة من عام ١٩٨٦ الى عام ٢٠٠٠) ، وهو ينص على تدابير محددة لتنفيذ برنامج العمل الوطني المذكور آنفا ، محددا الأولويات للدوائر الحكومية ، الى جانب المنظمات الاجتماعية والمؤسسات الأكاديمية .

٢ - معلومات احصائية

يسر حكومة المكسيك أن تقدم أدناه المعلومات التي طلبتها اللجنة عن حالة المرأة في المكسيك في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية .

ألف - الجوانب الديموغرافية

الجدول ١

مجموع السكان (بالآلاف)

السنة	المجموع	ذكور	اناث
١٩٤٠	١٩ ٦٥٣٠٥	٩ ٦٩٥٠٧	٩ ٩٥٧٠٧
١٩٥٠	٢٥ ٧٩١٠٠	١٢ ٦٩٦٠٩	١٣ ٠٩٤٠٠
١٩٦٠	٣٤ ٩٢٣٠١	١٧ ٤١٥٠٣	١٧ ٥٠٧٠٨
١٩٧٠	٤٨ ٢٢٥٠٢	٢٤ ٠٦٥٠٦	٢٤ ١٥٩٠٦
١٩٨٠	٦٩ ٣٤٦٠٩	٣٤ ٥٨٠٠٠	٣٤ ٧٦٦٠٩
١٩٨٤	٧٦ ٨٩١٠٨	٣٨ ٤٤٩٠٧	٣٨ ٣٤٢٠٠

الجدول ٢

السكان الاناث - ريف وحضر
(بالآلاف)

السنة	السكان الاناث (في الريف) (أ)	السكان الاناث (في الحضر)
١٩٦٠	٨ ٣٣٨	٩ ٠٣٠
١٩٧٠	٩ ٧٠٣	١٤ ٣٦٩
١٩٨٠	١١ ٧١٤	٢٣ ٠٣٤

(أ) اللاتي يعشن في مجتمعات محلية يقل عدد سكانها عن ٢,٥٠٠ نسمة .

الجدول ٣

الكثافة السكانية ومعدل النمو السكاني ، ١٩٨٠

معدل النمو	٢٧٪	في السنة
الكثافة	٣٤ر٤	نسمة / كلم ^٢

الجدول ٤

توزيع السكان حسب فئات السن بالنسبة المئوية، ١٩٨٠.

فئة السن	المجموع	ذكور	اناث
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٠ - ٤	١٦١	١٦٥	١٥٨
٥ - ٩	١٥٣	١٥٦	١٥٠
١٠ - ١٤	١٣٤	١٣٦	١٣٢
١٥ - ١٩	١١١	١١٠	١١٣
٢٠ - ٢٤	٨٩	٨٦	٩١
٢٥ - ٢٩	٦٩	٦٨	٧٠
٣٠ - ٣٤	٥٦	٥٥	٥٧
٣٥ - ٣٩	٤٩	٤٧	٤٩
٤٠ - ٤٤	٤١	٤١	٤٢
٤٥ - ٤٩	٣٤	٣٣	٣٤
٥٠ - ٥٤	٢٧	٢٧	٢٨
٥٥ - ٥٩	٢٢	٢٢	٢١
٦٠ - ٦٤	١٦	١٦	١٦
٦٥ فأكثر	٣٨	٣٨	٣٩

الجدول هـ

العمر المتوقع للنساء

السنة	العمر المتوقع (بالسنوات)
١٩٤٠	٤٢ر٥٠
١٩٥٠	٥١ر٠٤
١٩٦٠	٦٠ر٣٢
١٩٧٠	٦٣ر٩٥
١٩٨٠	٦٧ر٠٠

وقد أجرت حكومة المكسيك دراسة استقصائية ديموغرافية وطنية في شباط/فبراير و آذار/مارس ١٩٨٢ و هدفها الرئيسي قياس مستويات الخصوبة وتحديد النسل .

واستخدمت الدراسة الاستقصائية عينة طبقية ذات مستويين هما الأسر والنساء اللاتي يتراوح سنهن بين ١٥ عاما و ٤٩ عاما ويقمن في المنزل . وكان عدد الأسر التي تمت زيارتها نحو ٢٠ ٠٠٠ أسرة وعدد النساء اللاتي أجريت مقابلات معهن ٢٠٥ ١٠ من النساء .

وتمثل البيانات التي جمعت زهاء ١٧ مليون امرأة مكسيكية ، وهي مينة أدناه لعلم اللجنة ، بدءا بالبيانات التي وفرتها الدراسة الاستقصائية فيما يتعلق بالخصائص العامة للنساء اللاتي أجريت مقابلات معهن .

الجدول ٦

توزيع جميع النساء بالنسب المئوية حسب فئة
السن وحجم منطقة الاقامة

حجم منطقة الاقامة				
السن	المجموع	أقل من ٢٠٠٠ نسمة	أكثر من ٢٠٠٠ نسمة (١)	المناطق الحضرية الكبرى (ب)
١٥ - ١٩	١٠٠٠	٤٩٨	٢٣٣	٢٦٩
٢٠ - ٢٤	١٠٠	٤٣٢	٢٦٠	٣٠٨
٢٥ - ٢٩	١٠٠	٤٣٠	٢٦٤	٣٠٦
٣٠ - ٣٤	١٠٠	٤٨٦	٢٣٣	٢٨٠
٣٥ - ٣٩	١٠٠	٥١٣	٢٤٢	٢٤٥
٤٠ - ٤٤	١٠٠	٥٠٠	٢٤٠	٢٦٠
٤٥ - ٤٩	١٠٠	٥١٥	٢٢٩	٢٥٥
المجموع	١٠٠	٤٧٧	٢٤٤	٢٧٩

(١) باستثناء المناطق الحضرية الكبرى التالية : مدينة المكسيك ، وادي الحجاره ، مونتيري .

(ب) المناطق الحضرية الكبرى التالية : مدينة المكسيك ، وادي الحجاره ، مونتيري .

الجدول ٧

تقسيم الحالة المدنية للنساء اللاتي يتراوح سنهن
بين ١٥ عاما و ٤٩ عاما ، بالنسب المئوية

الحالة المدنية	١٩٨٢
متزوجات	٥١٥
ارتباط حر	٩٠
أرامل	٢٧
مطلقات أو منفصلات	٤٢
غير متزوجات	٣٢٥
المجموع	١٠٠٠

الجدول ٨

توزيع جميع النساء بالنسب المئوية حسب فئة السن والتعليم

السن	المجموع	لم يلتحقن بالمدارس	لم يكملن المدرسة الابتدائية	أكملن المدرسة الابتدائية	تعليم ثانوي	كلية تحضيرية أو أعلى	تعليم تقني
١٩ - ١٥	١٠٠٠	٣٣	٢٢٤	١٩٧	٢٩٧	١٤٣	١٠٥
٢٠ - ٢٤	١٠٠٠	٤٨	٢٤٨	٢١١	١٦٤	١٥٤	١٧٥
٢٥ - ٢٩	١٠٠٠	٨٨	٣٠٢	٢٢٨	١٢٥	١٠٤	١٥٢
٣٠ - ٣٤	١٠٠٠	١١٧	٣٩٧	١٩٩	٨٦	٧٧	١٢٤
٣٥ - ٣٩	١٠٠٠	١٩٠	٤١٧	١٨٠	٦٣	٥١	١٠٠
٤٠ - ٤٤	١٠٠٠	٢٦٦	٤٠٢	١٥٩	٣٩	٣٤	١٠٠
٤٥ - ٤٩	١٠٠٠	٣٠٥	٤٣٩	١٢١	٣٤	٣٠	٧١
المجموع	١٠٠٠	٥١١٥	٣١٨	١٩٤	١٤٧	١٠١	١٢٥

الجدول ٩

توزيع جميع النساء بالنسب المئوية حسب التعليم ، وتبعاً لحجم منطقة الإقامة

حجم منطقة الإقامة	المجموع	التعليم				كليّة تحضيرية أو أعلى	تعليم تقني
		لم يلتحقن بالمدارس	لم يكملن المدرسة الابتدائية	أكملن المدرسة الابتدائية	تعليم ثانوي		
أقل من ٢٠ ٠٠٠ نسمة	١٠٠	١٧٦٦	٤٢٦	١٧٣	١١١	٥٩	٥٦
أكثر من ٢٠ ٠٠٠ نسمة	١٠٠	٧١	٢٥٠	٢١٦	١٨١	١١٢	١٧٠
المناطق الحضرية الكبرى	١٠٠	٥٠	١٩٣	٢٠٩	١٨١	١٦٥	٢٠٢

الجدول ١٠

نسبة النساء العاملات ، حسب فئة السن

السن	نسبة النساء العاملات (١)
١٥ - ١٩	٠.١٦
٢٠ - ٢٤	٠.٢٩
٢٥ - ٢٩	٠.٢٣
٣٠ - ٣٤	٠.٢٢
٣٥ - ٣٩	٠.٢٢
٤٠ - ٤٤	٠.١٨
٤٥ - ٤٩	٠.٢١
المجموع	٠.٢٢

(١) بمعنى أن لهن عملاً نظامياً يحصلن منه على دخل .

وتبلغ نسبة النساء العاملات في المناطق التي بها أقل من ٢٠ ٠٠٠ نسمة ١٥ في المائة ، وفي المناطق التي بها أكثر من ٢٠ ٠٠٠ نسمة ٢٥ في المائة ، وفي المناطق الحضرية الكبرى وهي مدينة المكسيك وادي الحجارة ومونتيري ٣٠ في المائة .

الجدول ١١

متوسط عدد الأطفال المولودين أحياء
حسب فئة السن ، ١٩٨٢

السن	متوسط عدد الأطفال المولودين أحياء
١٩ - ١٥	٠١٨
٢٠ - ٢٤	١١٠
٢٥ - ٢٩	٢٤٧
٣٠ - ٣٤	٣٨٤
٣٥ - ٣٩	٥٣١
٤٠ - ٤٤	٥٨٧
٤٥ - ٤٩	٦٣٧
المجموع	٢٧٦

ويبلغ متوسط عدد الأطفال المولودين أحياء للنساء اللاتي لم يلتحقن بالمدارس ٦٣٥ ، وللنساء اللاتي لم يكملن التعليم الابتدائي (الأساسي) ٣٩٧ .

وفي حالة النساء اللاتي أكملن التعليم الابتدائي (الأساسي) ، يبلغ متوسط عدد الأطفال المولودين أحياء ٣٣٠ ، مقارنة بـ ١١٠ للنساء اللاتي نلن تعليماً ثانوياً .

ويبلغ متوسط عدد الأطفال المولودين أحياء للنساء اللاتي يقمن في مجتمعات محلية يقل عدد سكانها عن ٢٠ ٠٠٠ نسمة ٣٢٢ ، بينما يبلغ المتوسط للنساء اللاتي يقمن في مجتمعات محلية يزيد عدد سكانها عن ٢٠ ٠٠٠ نسمة ٥٣٢ ، مقارنة بـ ٢١٨ في المناطق الحضرية الكبرى ، وهي مدينة المكسيك و وادي الحجاره ومونتيري .

ويبلغ متوسط عدد الأطفال المولودين أحياء للنساء المشتغلات ١٧٤ ، بينما يبلغ المتوسط للنساء غير العاملات (بمعنى أنه ليست لهن وظيفة نظامية يحصل منها على دخل) ٣٠٤ .

الجدول ١٢

نسبة النساء اللاتي يستعملن وسائل منع الحمل
ونسبة اللاتي يستعملن وسائل منع الحمل الفعالة
حسب فئة السن

<u>نسبة النساء اللاتي</u>		
السن	استعملن وسائل منع الحمل	يستعملن وسائل منع الحمل الفعالة (١)
١٩ - ١٥	٠.٠٧	٠.٠٣
٢٠ - ٢٤	٠.٣٦	٠.٢٤
٢٥ - ٢٩	٠.٥٩	٠.٤٠
٣٠ - ٣٤	٠.٦٣	٠.٤٦
٣٥ - ٣٩	٠.٦١	٠.٤١
٤٠ - ٤٤	٠.٤٣	٠.٢٩
٤٥ - ٤٩	٠.٢٧	٠.١٤
المجموع	٠.٣٩	٠.٢٦

(١) النساء اللاتي يقلن أنه قد تم تعقيمهن أو تعقيم أزواجهن ، أو اللاتي
كن ولا زلن يستعملن الحبوب أو الحقن أو الأرفلة أو اللوالب .

الجدول ١٣

نسبة النساء اللاتي يستعملن وسائل منع الحمل الفعالة
من بين جميع النساء المتزوجات والنساء اللاتي يعشن
في ارتباطات حرة ، حسب مستوى التعليم

النساء اللاتي يستعملن
وسائل منع الحمل الفعالة

٠.٤٠

المجموع

سنوات التعليم

التعليم

٠.٢٢

صغير

لم يلتحق بالمدارس

٠.٣٨

بين ١ و ٥

لم يكمل التعليم الابتدائي

٠.٤٥

٦

أكمل التعليم الابتدائي

٠.٤٧

بين ٧ و ٩

تعليم ثانوي

٠.٥٦

بين ١٠ و ١٢

تعليم تقني

٠.٥٣

١٢ أو أكثر

بكالوريا أو تدريب مهني

الجدول ١٤

نسبة النساء اللاتي يستعملن وسائل منع الحمل الفعالة
من بين جميع النساء المتزوجات والنساء اللاتي يعشن
في ارتباطات حرة ، حسب حجم منطقة الإقامة

النساء اللاتي يستعملن
وسائل منع الحمل الفعالة

٠.٤٠

المجموع

حجم منطقة الإقامة

٠.٣٢

أقل من ٢٠ ٠٠٠ نسمة

٠.٤٨

أكثر من ٢٠ ٠٠٠ نسمة

المناطق الحضرية الكبرى:

مدينة المكسيك ووادي الحجارا

٠.٥٢

ومونتيري

الجدول ١٥

نسبة النساء اللاتي يستعملن وسائل منع الحمل الفعالة من بين
جميع النساء المتزوجات والنساء اللاتي يعشن في ارتباطات
حرة ، حسب عدد الأطفال المولودين أحياء

النساء اللاتي يستعملن
وسائل منع الحمل الفعالة

٠.٤٠

المجموع

عدد الأطفال المولودين أحياء

٠.٠٦

صفر

٠.٤١

١ أو ٢

٠.٤٨

٣

٠.٥٣

٤ أو ٥

٠.٣٦

٦ أو أكثر

والسياسة السكانية للمكسيك جزء من الاستراتيجية العامة للتنمية للبلد ، وتستند الى اعتبارات انسانية فيما يتعلق بحرية الفرد وقرار الأسرة . وتدرك حكومة المكسيك أن السياسة الديموغرافية ينبغي أن تضع في الاعتبار الاحتياجات الاجتماعية وأن الهدف ينبغي أن يكون تعزيز الرفاه العام للأسرة والمجتمع .

وتدل نتائج الدراسة الاستقصائية الديموغرافية الوطنية على الأنماط السائدة في المكسيك في السنوات الأخيرة . فمع ارتفاع مستوى تعليم المرأة المكسيكية ، حدثت زيادة في فرص عثورها على الوظائف ، فضلا عن ذلك ، فيما يتعلق بعدد كبير من النساء ، في فرص انخراطها في الحياة الحضرية - وهي عوامل سببت انخفاضا في متوسط عدد الأطفال المولودين أحياء .

وقد كانت للأسرة الموسعة في الماضي ، أي منذ ٤٠ أو ٥٠ سنة فقط ، مبرراتها الاجتماعية والاقتصادية الخاصة ، ولكنها كانت أيضا تعكس ندرة المعلومات عن التربية الجنسية وتنظيم الأسرة ، كما تعكس قوة التقاليد ، ومحدودية الخدمات الصحية وخدمات الضمان الاجتماعي .

وتسود اليوم الأسرة النواة ، وتشكل التربية الجنسية جزءاً من التعليم العام .
وقد أجريت حملات إعلامية واسعة النطاق عن تنظيم الأسرة ، وتتوفر الخدمات المحيطة
وخدمات الضمان الاجتماعي لغالبية السكان .

٣ - معلومات مستكملة عن تطبيق مواد الاتفاقية (٥)

المادة ٥

من أجل تعزيز التطبيق الكامل للمادة ٥ من الاتفاقية ، ومن ثم تعديل الأنماط
الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة ، أعدت المكسيك حملات إعلامية وتوجيهية
واضطلعت بها مستخدمة وسائل الاعلام الجماهيري (الاذاعة والتلفزيون) بشأن ما يلي :

- ١' أهمية دور المرأة كأم ؛
- ٢' الفوائد التي تجنيها المرأة من مواصلة دراساتها أو التوسع في الدراسات
التي سبق لها القيام بها ؛
- ٣' وظيفة الأسرة باعتبارها المحور الرئيسي للمجتمع ، وأهمية كل من
مكوناتها : الأب والأبناء والبنات والأجداد والأعمام أو الأخوال والعمات
أو الخالات ، الخ ؛
- ٤' الاسهام الاجتماعي والاقتصادي الهام الذي تقدمه ربة المنزل ، سواء كانت
تنتمي الى الطبقات الوسطى أو الى الفئات الأقل دخلاً ، وما يترتب على
ذلك الاسهام من حاجة الى الاعتراف بالمسؤولية المشتركة لجميع أفراد
الأسرة عن العمل المنزلي .

المادة ٧

تكفل المادة ٤ من الدستور السياسي للجمهورية مشاركة المرأة في الحياة السياسية
للبلد على قدم المساواة مع الرجل ، مع كفالة المساواة بين الرجل والمرأة كأفراد
أمام القانون .

ويتجسد التمتع بالحقوق السياسية وممارستها في المادة ٣٤ من الدستور ، التي تنص
على أن "الرجال والنساء ، الذين لهم مركز المكسيكيين ٢٠٠٠" وبلغوا سن ١٨ عاماً هم
"مواطنون في الجمهورية" .

(٥) الوثيقة CEDAW/C/7 ، الفقرة ٤ . فيما يتعلق بالمواد ٦ و ٩ و ١٣ و ١٥
و ١٦ من الاتفاقية ، تود حكومة المكسيك أن تكرر المعلومات التي قدمتها الى اللجنة
في تقريرها الأولي .

وتحدد المادة ١٨ من الدستور امتيازات المواطنين وتقرر أن المواطنين المكسيكيين (رجالاً ونساءً) يحق لهم الاشتراك في تشكيل المؤسسات العامة وتسييرها ، أي أن لهم الأهلية السياسية لأن يصوتوا وينتخبوا ، وللارتباط معا بهدف تشكيل الأحزاب والنظر في المسائل السياسية وشغل أي منصب عام .

وعلى الرغم من أن التقرير الأولي لحكومة المكسيك ، المقدم في عام ١٩٨٢ ، يتضمن بالفعل توضيحا عاما للأسس القانونية للمساواة السياسية للمرأة ، أي الاطار القانوني لاشتراكها في الحياة السياسية للأمة ، فإن من الأهمية بمكان أن نشير الى أن اشتراك المرأة في السياسة انما يخضع لمستوى وعيها السياسي وللأفكار النمطية الثقافية (التي تستمر في معظم البلدان التي لها ماض استعماري) والتي تنزع ، بطريقة معمرة ، الى ربط وظيفة المرأة على نحو أوثق بالأنشطة الخاصة والأسرية أكثر من ربطها بالأنشطة العامة والجماعية .

ومن ثم فان مساهمة الأحزاب السياسية مسألة ذات أهمية رئيسية ، لأن قدرتها على التعبئة الاجتماعية ونشر الايديولوجيات وترويج المقترحات البرنامجية تمكنها من تقديم مساهمة ايجابية في تعزيز النشاط السياسي الذي تقوم به المرأة .

المرأة في الأحزاب السياسية

أدت ديناميات الأحزاب السياسية نفسها ، في السنوات الأخيرة ، في المكسيك ، الى انخراط عدد أكبر من النساء في القيادة الحزبية على مختلف مستوياتها وقد رشحت امرأة للانتخاب لمنصب رئيس الجمهورية للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٨ .

ومن الناحية التنظيمية ، تحدد الأحزاب السياسية مشاركة المرأة باللجان أو الأمانات المعنية بالنهوض بالمرأة أو بمنظمات المرأة ، وهو ما ترى بعض تيارات اليساري المناصر للمرأة أنه يقيد تدخل المرأة في القرارات التي تؤثر على الحزب ككل .

وفي عام ١٩٨٣ وعام ١٩٨٤ ، أجرى الحزب الثوري المؤسسي تغييرات هامة في وثنائه الأساسية فيما يتعلق بالمرأة وأنشأ المجلس الوطني لمشاركة المرأة ، الذي يتوخى الحزب من خلاله أن "يكافح من أجل انفاذ مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة أمام القانون وتعجيل انخراط الاناث من السكان في مهام الحزب وجهوده الهادفة الى التنمية الوطنية" . وبهذه الروح انتخب الحزب امرأة أمينة عامة للجنة التنفيذية الوطنية ، وهو منصب شغلته حتى أوائل عام ١٩٨٧ .

ويقوم مجلس مشاركة المرأة التابع للحزب بتنظيم اجتماعات للمرأة في قطاعات الفلاحين والعمال والقطاعات الشعبية مما يتيح الفرصة لصياغة المطالب والتطلعات والدعوى والانتقادات التي تشكل المصدر الرئيسي لوضع مقترحات تقدمها المرأة الى قيادة الحزب لادراجها في البرنامج الانتخابي الأساسي .

وعلى نحو متصاعد ، خلقت التنمية الوطنية والتحول الحضري المعجل والتحديث الاقتصادي والتغيرات الواسعة المدى في الحياة الثقافية والتعليمية للمكسيك ، الظروف والمتطلبات الموضوعية لزيادة مشاركة المرأة في الأنشطة السياسية . ومع ذلك ، لم تتقدم هذه المشاركة إلا تدريجيا ولا تزال تعوقها مفاهيم تقليدية معينة ، غير أن الحزب والمنظمات الاجتماعية تكافح هذه المفاهيم .

وحاولت الأحزاب السياسية ، بصفة عامة ، حيث تواجهها هذه العقبات ، التي تحد من امكانيات المجتمع المكسيكي على احراز المزيد من التقدم في بناء أمة وأكثر قوة وإنتاجية ، ومن ثم أكثر ديمقراطية واستقلالا وسيادة ، ان تعطي قوة دفع أكبر لمشاركة المرأة من أجل تحقيق الممارسة اليومية الكاملة لحقوقها المتساوية على نحيو ما هي مجسدة في الدستور السياسي النافذ في المكسيك .

وتشتمل قائمة الناخبين المستكملة على ما مجموعه ١٣٨ ٦٠٢ ٣٥ مواطنًا (٧٨٣ ٠٢٣ ١٨ امرأة و ٣٥٥ ١٧٥٧٨ رجلا) . وهذا يعني أن العدد الاجمالي للمواطنين الذين يحق لهم التصويت في الانتخابات الاتحادية القادمة يتكون من ٥١ في المائة من النساء و ٤٩ في المائة من الرجال .

وفي الانتخابات التي أجريت لتشكيل الهيئة التشريعية الحالي المكون من مجلس المندوبين في كونغرس الاتحاد ، في تموز/يوليه ١٩٨٥ ، كان هناك ٢٤٨ مرشحة للعمل مندوبات ، على الصعيد الاتحادي ، للأحزاب السياسية الثمانية التي تقدمت بمرشحين ، وفيما يلي تقسيمهن حسب الأحزاب :

<u>عدد النساء</u>	<u>الحزب</u>
٥٣	حزب العمال الثوري
٣١	الحزب الثوري المؤسسي
٢٧	حزب الثورة المكسيكية الأصل
٢٦	حزب الشعب الاشتراكي
٢٥	حزب العمال الاشتراكي
٢٤	الحزب الديمقراطي المكسيكي
٢٣	حزب العمال المكسيكي
٢١	حزب العمل الوطني
١٨	الحزب الاشتراكي المكسيكي الموحد
٢٤٨	المجموع

وفيما يتعلق بمشاركة المرأة في فروع حكومة الاتحاد الثلاثة ، ينبغي ملاحظة ما يلي :

الفرع التنفيذي الاتحادي

يوجد ٩١ امرأة في مناصب قيادية ، منهن أمينتان مساعدتان وموظفة كبيرة ، في حين أن الباقيات هن رئيسات وحدات في الحكومة الاتحادية ومندوبات سياسيات في دائرة المنطقة الاتحادية . وهذا لا يشمل النساء العاملات في وزارة الخارجية المكسيكية لأنهن ، على الرغم من كونهن أيضا جزءا من الموظفين الرفيعي المستوى في الجهاز التنفيذي ، سيشار إليهن في المعلومات المتعلقة بالمادة ٨ من الاتفاقية

الفرع التشريعي

يوجد في كونغرس الاتحاد ما مجموعه ٣٦ مندوبة اتحادية وست عضوات في مجلس الشيوخ .

فرع القضاء

تتكون المحكمة القضائية العليا للدولة من ٢١ قاضيا ، بينهم أربع من النساء . ويوجد في المحاكم المختلفة ٣٦٧ من الموظفين القضائيين ، بينهم ١٢٩ امرأة ، منهن رئيسة المحكمة القضائية العليا (Tribunal Superior de Justicia) .

الجدول ١٦

الموظفون القضائيون ، حسب الجنس

النسبة المئوية	النسبة اناث	النسبة المئوية	ذكور	المجموع	
٣٦	١٤	٦٤	٢٥	٣٩	قضاة المحاكم الأعلى (magistrados)
٣٦	٨١	٦٤	١٤١	٢٢٢	قضاة المحاكم الأدنى (jueces)
٤٥	٢١	٥٥	٢٦	٤٧	- في المحاكم المدنية
٢٧	١١	٧٣	٢٩	٤٠	- في محاكم الأسرة
٣٠	٩	٧٠	٢١	٣٠	- للايجارات وعقود الايجار
٣٩	٢٦	٦١	٤٠	٦٦	- في المحاكم الجنائية
٣٣	١	٦٧	٢	٣	- لقضايا الافلاس
-	-	١٠٠	١	١	- للمحاكم المدنية والجنائية الابتدائية
٣٧	١٣	٦٣	٢٢	٣٥	- قضاة الملح
٣٢	٣٤	٦٨	٧٢	١٠٦	أمناء المحاكم (secretarios de acuerdos)
٣٣	٤	٦٧	٨	١٢	المحاكم الأعلى (salas)
٣٢	٣٠	٦٨	٦٤	٩٤	المحاكم الأدنى (juzgados) (أ)
٢٩	٨	٧١	٢٠	٢٨	- المدنية
٢٩	٩	٧١	٢٢	٣١	- الجنائية
٣٣	٣	٧٧	١٠	١٣	- للايجارات وعقود الايجار
٤٥	١٠	٥٥	١٢	٢٢	- للأسرة
٣٥	١٢٩	٦٥	٢٣٨	٣٦٧	المجموع

(أ) في ١ آب/أغسطس ١٩٨٧ .

وهناك مشاركة كبيرة للمرأة في حكومات ولايات الجمهورية والمجالس المحلية في جميع أرجاء البلد . ومن الأمثلة لذلك انه ، في عام ١٩٨٠ ، انتخبت امرأة كحاكم لولاية كوليميا ، وفي عام ١٩٨٦ ، انتخبت امرأة أخرى كحاكم لولاية تلاكالا . وهناك أيضا نساء يشغلن وظائف أمين عام أو أمين (في حكومات الولايات) حيث يعملن مسؤولات عن شؤون السياحة والمالية ، الخ . وفي عام ١٩٨٧ ، أنشأت ولاية غويريرو أمانة للنهوض بالمرأة . والمطالب الاجتماعية للنساء الناشطات في السياسة متنوعة . وتعود أسباب التنوع الى خلفيتهن الطبقية ، وخصائص مكان العمل ، وتطور مجتمعاتهن المحلية ، وخصائصهن الاقليمية والثقافية المختلفة ، ووجود الخدمات العامة أو عدمه .

وعلى سبيل المثال ، تسعى النساء من السكان الأصليين الى الحصول على الدعم بغية التغلب على الفقر ويطالبن أيضا بالاحترام الكامل لثقافتهن وشخصيتهن المتميزة . وتريد الفلاحات الاعتراف بحقهن في الأرض ومواصلة توفير الائتمان والتدريب بغية تشجيع الوحدات الانتاجية . وتطالب العاملات اليدويات وعامة النساء العاملات بالامتثال للمفهوم الدستوري القائل بـ "الأجر المتساوي للعمل المتساوي" ، ويطالبن دوما بتوفير الخدمات بغية تمكينهن من القيام بمسؤولياتهن بصفتهن عاملات وبصفتهن أمهات . وتسعى النساء من فئات الدخل المتوسط ، بما فيهن ربات البيوت ، الى الحصول على الخدمات العامة والسكن اللائق والوظيفة . وهن يردن أيضا أن يقمن بدور متزايد في الشبّون العامة ويواصلن كفاحهن ضد المفاهيم التي تخل بكرامتهن وقيمتهن الانسانية .

وجميع النساء ، في حين يؤكدن دورهن الأساسي باعتبارهن محور الأسرة المكسيكية وفي استمرارية الحياة والثقافة والقيم الجوهرية ، يطالبن بمواصلة الكفاح ضد التضخم المالي الذي يحدث أثرا كبيرا على ميزانية الأسرة ، وبالتنمية المتواصلة في ميدان العدالة وتعزيز الديمقراطية والقضاء على جميع مخلفات التمييز .

المادة ٨

مشاركة المرأة في العلاقات الدولية

تم توضيح الأساس القانوني لمشاركة الرجل والمرأة في تسيير العلاقات الخارجية ، توضيحا كاملا في التقرير الأولي للمكسيك .

وللمرأة المكسيكية حرية الالتحاق بوزارة الخارجية المكسيكية ، ولهن الحق القانوني في أن ينظر في ترقيتها بموجب شروط مساوية للشروط الخاصة بالرجل .

ومن الأهمية بمكان ، تعزيزا للمعلومات التي سبق تقديمها استجابة للتعليقات التي أبدتها اللجنة عند قيامها بتحليل تقريرنا الأولي ، أن نشير الى أن مشاركة المرأة في وزارة الخارجية المكسيكية تأثرت عبر السنين بأنماط اجتماعية ثقافية مختلفة حددت وضع المرأة في المجتمع وحددت المجالات التقليدية لنشاطها المهني .

وأحد الأسباب الأساسية ، في إطار هذه الأفكار ، لاستمرار عدم المساواة في مشاركة المرأة في وزارة الخارجية هو تقسيم العمل بين الجنسين .

فعلى الرغم من أن العقود الأخيرة شهدت زيادة كبيرة في عدد النساء بين السكان النشطين اقتصاديا وعدد المشتركات في مجال العلاقات الدولية ، لا تزال فرصهن محدودة بمجالات معينة ويتركز وجودهن بصفة عامة في المهن والوظائف التي تعتبر ذات أهمية ثانوية أو تدخل في القطاعات الأقل أجرا .

والالتحاق بوزارة الخارجية لا يقتصر على الذين تخصصوا في دراسة العلاقات الدولية فقد كان ولا يزال متاحا لمن لديهم تخصصات أخرى كثيرة التنوع ، وخاصة فيما يتعلق بالعلوم الاجتماعية ، ولهذا ، يتوقع المرء أن يزيد عدد النساء اللاتي يلتحقن بالوزارة عن العدد الذي كان ملتحقا بها قبل عقدين .

ومن أجل توضيح مشاركة المرأة في وزارة الخارجية المكسيكية وزيادتها العددية التدريجية ، نقدم فيما يلي بعض الأرقام من امتحان الالتحاق بالخدمة العامة في السنوات الأخيرة :

(أ) بين عام ١٩٧١ وعام ١٩٧٥ ، عقدت ست امتحانات للالتحاق بالخدمة العامة ، تقدم لها ٥٦٦ مرشحا (٣٨٤ رجلا و ١٨٢ امرأة) ، لم يجتز الامتحان منهم سوى ٢١ امرأة و ٧٦ رجلا ؛

(ب) يلاحظ التقدم الذي أحرزته المرأة في ميدان العلاقات الدولية من الجدول ١٧ ، الذي يقدم الأرقام الاجمالية لموظفي وزارة الخارجية المكسيكية في الفئتين العامتين الرئيسيتين ، أي فئتا "الموظفين" و "المستشارين" .

الجدول ١٧

أعضاء السلك الخارجي المكسيكي

الفرع الدبلوماسي		الفرع القنصلي							
رجال		نسباء		رجال		نسباء			
السنة	المجموع	مسؤولون	رؤساء ديوان	مسؤولون	رؤساء ديوان	مسؤولون	رؤساء ديوان	السنة	المجموع
١٩٥٣	٤٧٨	١٢٣	٢٤	٣١	٤	١١٣	١١٦	٨	٥٩
١٩٧٥	٨٤٤	١٢٠	١١٨	٣٧	١٤٠	٢٣٣	٥٣	٥٤	٨٩
نسبة التغيير									
- ١٩٥٣									
١٩٧٥	% ٧٦,٥٧	- ٢,٤٤%	% ٣٩١,٦٧	% ٨٢٥,٠٠	% ٣٥١,٦١	% ١٠٦,١٩	- ٥٤,٣١%	% ٥٧٥,٠٠	% ٥٠,٨٥

وبين عامي ١٩٧١ و ١٩٧٥ التحقت أربع نساء في المتوسط بالسلك الخارجي كل سنة .
وفي عام ١٩٧٥ كانت هناك في السلك الخارجي المكسيكي ٣٢٠ امرأة من مجموع
أعضائه البالغ عددهم ٨٤٤ شخصا . وكانت هناك ٩١ امرأة في مختلف رتب "المسؤولين" و ٢٢٩
امرأة ضمن مجموع الـ ٤٠٠ رئيس ديوان .
وتعكس هذه الأرقام ادماج النساء التدريجي في هذا القطاع الوظيفي . وهكذا
كانت نسبتهن في عام ١٩٧٥ قد بلغت ٣٥ في المائة من السلك الخارجي المكسيكي . ومع
ذلك ، فمن الواضح أن معظم النساء يشغلن وظائف لسير العمل .
وتشير أرقام المقارنة لامتحان الالتحاق بالخدمة العامة المنعقد في شباط/
فبراير ١٩٨٧ الى اهتمام أكبر من جانب النساء ذوات الخلفية الدراسية العامة أو
الجامعية بالالتحاق بالسلك الخارجي : إذ تقدم للامتحان ٣٣٥ رجلا و ٢٠٧ نساء . الا أنه
في نهاية المرحلة الأولى من الامتحان كان الثلاثون مرشحا الذين توافر فيهم مستوى
التأهيل الضروري ٢٤ رجلا و ٦ نساء فقط .
ويظهر هذا أنه بالرغم من اهتمام النساء المتزايد بالالتحاق بالسلك الخارجي ،
حتى بلغ عددهن نصف عدد المرشحين تقريبا ، فان المستوى الحقيقي لمشاركتهن ينخفض بعد
الامتحان إذ يشكلن ربع الذين ينجحون في المرحلة الأولى .

المشاركة الحالية

في عام ١٩٧٥ كان السلك الخارجي المكسيكي يتألف من ٢١٥ ١ شخصا بينهم ٥٠٣ نساء
(٤١٤٠ في المائة) . ومن هذا العدد البالغ ٥٠٣ نساء ، كانت ١٠٢ ينتمين الى الفرع
الدبلوماسي (٧٥) والفرع القنصلي (٢٧) . وكانت هناك في الفرع الاداري ٢١ ملحقة ادارية
و ٣٨٠ رئيسة ديوان .
ويرد في الجدول التالي توزيع أعضاء السلك الخارجي مفصلا حسب الدرجة والجنس .

جدول مقارنة لأعضاء السلك الخارجي المكسيكي في فروعہ الثلاثة (١٩٨٧)

الفرع الدبلوماسي

المجموع	ملحق دبلوماسي	سكرتير ثالث	سكرتير ثان	سكرتير أول	مستشار	وزير	سفير
رجال نساء	رجال نساء	رجال نساء	رجال نساء	رجال نساء	رجال نساء	رجال نساء	رجال نساء
٣٤٧ ٧٥	٩ ٦	٤٣ ٨	٥٠ ١٥	٤٥ ٧	٥٨ ١٥	٤٨ ١٧	٩٤ ٧

الفرع القنصلي

المجموع	نائب قنصل	قنصل درجة رابعة	قنصل درجة ثالثة	قنصل درجة ثانية	قنصل درجة أولى	قنصل - مستشار	قنصل عام
رجال نساء	رجال نساء	رجال نساء	رجال نساء	رجال نساء	رجال نساء	رجال نساء	رجال نساء
١١٩ ٢٧	٢٢ ٩	١٣ ٣	١٦ ٥	٢٦ ٥	١٤ ٥	٤ صفر	٢٤ صفر

الفرع الاداري

المجموع	رئيس ديوان درجة ثالثة	رئيس ديوان درجة ثانية	رئيس ديوان درجة أولى	ملحق اداري درجة ثالثة	ملحق اداري درجة ثانية	ملحق اداري درجة أولى
رجال نساء	رجال نساء	رجال نساء	رجال نساء	رجال نساء	رجال نساء	رجال نساء
٢٤٦ ٤٠١	٦٧ ٩٣	٦١ ١٣٢	٨٠ ١٥٥	١٥ ٨	١٥ ٧	٨ ٦

النسبة المئوية الاجمالية للرجال ٥٨٦٪

مجموع الرجال ٧١٢

النسبة المئوية الاجمالية للنساء ٤١٣٩٪

مجموع النساء ٥٠٣

ويجدر التأكيد على أن نسبة النساء في عام ١٩٨٧ ازدادت كثيرا على مختلف المستويات ، اذ تراوحت بين ٦٩ في المائة و ٤٠ في المائة في الفرع الدبلوماسي وبين ١٦ في المائة و ٢٩ في المائة في الفرع القنصلي ، مع أنه لا توجد في الفرع الأخير أية نساء في أعلى درجتين (قنصل عام وقنصل - مستشار) . وتبرز هذه الأرقام زيادة مشاركة النساء بالمقارنة بالوضع الذي كان قائما حتى عام ١٩٧٠ ، مع أن النسبة المئوية للنساء في السلك الخارجي ما زالت صغيرة اذ أنها مجرد ١٧ في المائة في الفرع الدبلوماسي و ١٨ في المائة في الفرع القنصلي .

وتوضح الاحصائيات المتوافرة أن النساء يشغلن في الفرع الاداري أكثرية الوظائف التي يمكن تصنيفها كوظائف "دعم" . وتشكل النساء ٦١ في المائة من موظفي الفرع الاداري مع أن النسبة المئوية في فئات رئيس الديوان التي تتضمن منها محددة على أنها "انثوية تقليديا" ترتفع الى ٦٤ في المائة .

المادة ١٠

التعليم

تقرر المادة ٣ من الدستور ، كمبدأ عام ، أن التعليم الذي تمنحه الدولة يكون ديمقراطيا ووطنيا ويساعد على تعزيز مبادئ الاخاء والمساواة في الحقوق بين كل البشر ، دون أية امتيازات بسبب العنصر أو العقيدة أو الجماعة أو الجنس أو الشخص . ويتألف النظام التعليمي في المكسيك من : المستوى الأولي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٤ و ١٤ سنة ويشمل التعليم قبل المدرسي والتعليم الابتدائي (الأساسي) ، والمستوى المتوسط (التعليم الثانوي) للناشئين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٩ سنة ، والمستوى المتوسط العالي أو البكالوريا ، واعداد المعلمين ، والتعليم التقني المهني ، والمستوى العالي أو الجامعي .

والتعليم الذي توفره الدولة مجاني والتعليم الابتدائي الزامي .

وهناك أيضا البرامج الخاصة التالية :

برنامج دراسات المجتمع المحلي ، بهدف منح التعليم الابتدائي للأطفال في المجتمعات الريفية (ومجتمعات السكان الأصليين) في المناطق النائية من البلاد . ويطبق هذا البرنامج حاليا في ١٥ ٠٠٠ موقع .

ونظام التدريس عن بعد للمرحلة الثانوية ، يلبي حاجات التعليم على المستوى المتوسط في المواقع التي لا توجد فيها مؤسسات تعليمية .

وتعليم الكبار يوفر التعليم الأساسي لهذا القطاع من السكان تحت رعاية معهد وطني .

وحكومة المكسيك ، ادراكا منها لمسؤوليتها بأن تحترم حق التعليم احتراماً كلياً ، تعطي سياستها التعليمية اطاراً انسانياً واجتماعياً عميقاً وتوجه الموارد المستخدمة للوفاء بالحاجات الاجتماعية الدائمة .

الجدول ١٩
مشاركة النساء في نظام التعليم الوطني

<u>التعليم</u>	<u>الفترة</u>	<u>عدد الطالبات المسجلات</u>	<u>النسبة المئوية</u>	<u>مجموع المسجلين</u>
التعليم قبل المدرسي	١٩٧٥ - ١٩٧٦	٢٧٠ ٦٩٣	٪ ٥٠	٥٤١ ٣٨٦
	١٩٨٤ - ١٩٨٥	١ ٠٩٥ ٠٠٠	٪ ٥١	٢ ١٤٧ ٠٠٠
التعليم الابتدائي	١٩٧٥ - ١٩٧٦	٥ ٥٣٥ ٨٦٣	٪ ٤٨	١١ ٥٣٣ ٠٤٧
	١٩٨٤ - ١٩٨٥	٧ ٣٠٥ ٠٠٠	٪ ٤٨	١٥ ٢١٩ ٠٠٠
التعليم الثانوي	١٩٧٥ - ١٩٧٦	٨٣٣ ٢٤٥	٪ ٤٣	١ ٩٣٧ ٧٧٩
	١٩٨٤ - ١٩٨٥	١ ٩٠٥ ٠٠٠	٪ ٤٨	٣ ٩٦٨ ٠٠٠
التعليم التقني	١٩٧٥ - ١٩٧٦	٨١ ٠٦١	٪ ٦٣	٥٠ ٩٥٣
	١٩٨٤ - ١٩٨٥	١٥٢ ٠٧١	٪ ٤٨	٣١٦ ٦١٦
البكالوريا	١٩٧٥ - ١٩٧٦	١٧٩ ٣٨٤	٪ ٢٩	٦١٨ ٥٦٦
	١٩٨٤ - ١٩٨٥	٧٢٢ ٠٠٠	٪ ٣٨	١ ٩٠٠ ٠٠٠
اعداد المعلمين الاساسي	١٩٧٦ - ١٩٧٧	٩٠ ٢٧٣	٪ ٦٩	١٣٠ ٩٨١
	١٩٨٤ - ١٩٨٥	١١٥ ٧٦٥	٪ ٧٣	١٥٩ ١٤٠
اعداد المعلمين العالي	١٩٧٦ - ١٩٧٧	٢٠ ٧٩٣	٪ ٤٩	٤٢ ٧٦٢
	١٩٨٤ - ١٩٨٥	٧١ ٣٩٥	٪ ٥١	١٤٠ ٠٩٣
التعليم العالي (الليسانس)	١٩٧٥ - ١٩٧٦	١١٧ ٦١٦	٪ ٢٤	٤٩٠ ٠٦٧
	١٩٨٤ - ١٩٨٥	٤١٨ ٠٠٠	٪ ٣٨	١ ١٠٠ ٠٠٠

الجدول ٢٠
الطلبة المسجلون للحصول على تعليم الكبار الأساسي
حسب الفئة المهنية والجنس ، ١٩٨٢
(بالآلاف)

النسبة المئوية	المجموع	عاطلون ، بمن فيهم الزوجات	مشتغلون لحسابهم	موظفون براتب أو عمال	مساعدون منزليون	عمال زراعيون	المستوى والجنس
١٠٠.٠	١ ٠٣٨	٣٧٨	٥٠	٢٨٧	٤٣	٢٨٠	المجموع
٥٠.٣	٥٢٣	٣٢	٣٢	٢٠٧	٧	٢٥١	رجال
٤٩.٧	٥١٥	٣٤٦	١٨	٨٦	٣٦	٢٩	نساء
١٠٠.٠	٧٨٣	٣٢٠	٣٦	١٤١	٣٣	٢٥٤	الابتدائي
٤٨.٨	٣٨٣	٢٣	٢٣	١٠٣	٥	٢٣٠	رجال
٥١.٢	٤٠٠	٢٩٧	١٣	٢٨	٢٨	٢٤	نساء
١٠٠.٠	٢٥٤	٥٩	١٣	١٤٦	١٠	٢٦	الثانوي
٥٥.٠	١٤٠	١٠	٩	٩٨	٢	٢١	رجال
٤٥.٠	١١٤	٤٩	٤	٤٨	٨	٥	نساء

وفي عام ١٩٨٥ ، كان ٤٨ في المائة من سكان البلد تتراوح أعمارهم بين أربع سنوات و ٢٤ سنة وكانوا يستطيعون الحصول على التعليم .

وفي فترة السنوات العشر بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٥ ازدادت نسبة مشاركة الاناث في النظام التعليمي بمقدار ٧٢٥ في المائة - من ٦٩ مليون طالبة في السنة الدراسية ١٩٧٦/١٩٧٥ الى ١١٩ مليون في ١٩٨٥/١٩٨٤ .

وهكذا يمكن القول انه تم احراز تقدم جوهري في مجال القضاء على عوامل التمييز التي كانت تعطي الأفضلية في التعليم الرسمي للذكور من الأولاد ، ولكن لا بد من الاعتراف بأن المشاركة المتزايدة للنساء في مختلف مستويات التعليم الرسمي لا تزال تعاني ناحية ضعف : فكلما ارتفع مستوى التعليم انخفضت نسبة النساء . ولهذا الوضع صلة أيضا بالعوامل الاقتصادية الاجتماعية على مستوى الأسرة .

ويتوخى برنامج العمل الوطني لادماج النساء في التنمية (المرفق الأول ، الصفحات ٣٦ - ٤١) عددا من التدابير التي تقوم الحكومة بتنفيذها وهي :

- تعزيز شمول النساء في برامج التعليم النظامي الابتدائي والثانوي فضلا عن التقني والمهني لتأمين اعدادهن في أفضل الظروف لدخول سوق الوظائف ؛
- تعزيز ما يقدم من معلومات بشأن التربية الجنسية بغية تأمين نشاط جنسي صحي ومرضى ومسؤول ، وذلك بالاستعانة بشبكات التعليم النظامي وغير النظامي ؛
- تنقيح وتعديل مضمون المناهج والكتب الدراسية بغية تقديم تقييم جديد لمفهوم كل من الرجل والمرأة ووظيفتهما الاجتماعية ، وذلك على أساس من المساواة ؛
- اعداد المعلمين في مختلف مستويات التعليم النظامي كي يصبحوا خير دعاء لنموذج المساواة بين الرجل والمرأة ؛
- تطوير وتطبيق طرق التدريس والتلمذة المهنية التي تعزز مفهوم الجنسين ووظيفتهما ومشاركتهما الاجتماعية القائمة على المساواة ؛
- وضع تدابير تمكن النساء من دخول شتى مستويات التعليم النظامي المختلفة والبقاء فيها حتى النهاية ؛
- تعزيز العمل داخل المدارس وخارجها لتشجيع النساء على اختيار حرف ومهن غير تلك التي تعتبر تقليديا محفوظة للاناث ؛
- تحديد العقبات الاجتماعية والثقافية التي تعوق النساء المهنيات عن التدرج في الوظائف بغية اتخاذ خطوات للتغلب عليها ؛
- قيام المعاهد ذات الصلة بوضع برامج مكثفة لتعليم الكبار ومحو الأمية ، تستهدف بصورة خاصة النساء الريفيات والمنحدرات من السكان الأصليين وكذلك اللواتي يعشن في المناطق الحضرية الهامشية ؛

- تعزيز برامج التدريب المهني الواقعية والمرنة وتحقيق توازن ملائم يساعد على ادماج النساء في التنمية على المدى القصير ويلبي حاجات التنمية الاقتصادية الى الموارد البشرية ، وتوسيع التدريب ليشمل الأنشطة التي كانت تعتبر تقليديا غير انثوية ؛
- الشروع في برامج تدريب للنساء لها صلة بأشكال من التنظيم الاجتماعي للأشغال التي تشجع النساء المدربات على العمل المستقل لحسابهن وتأسيس تعاونيات لهن ؛
- تقديم الدعم عن طريق التعليم غير النظامي ، للمنظمات النسائية من أجل تعزيز العمل لتحسين مستوى المعيشة في مجتمعاتهن المحلية ؛
- تعزيز اجراء البحوث في معاهد التعليم العالي ، وتضمين مناهج الحلقات الدراسية دراسة أحوال النساء ؛ وتعزيز التربية السكانية بهدف تحليل الأسباب الاجتماعية الاقتصادية والثقافية لأحوال المرأة والتعريف بها ، بغية تزويد النساء بأسس اعادة تقييم أنفسهن كبشر والمطالبة بحقوقهن في المجتمع ؛
- تطوير وتوزيع مواد الدعم على مستويات التعليم المختلفة لتعزيز ادماج المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لبلدها .

المادة ١١

التوظيف

كضمان فردي ، تقرر المادة ٥ من الدستور السياسي للجمهورية على أنه لا يمكن منع أي شخص من مزاوله المهنة أو الحرفة أو الصنعة أو الوظيفة التي يرغب فيها ، بشرط أن تكون متفقة مع القانون . كذلك تنص المادة ١٢٣ - الخاصة بالعمل والضمان الاجتماعي - على أنه لكل شخص الحق في الحصول على عمل شريف ونافع للمجتمع .

وترسي المادة ٣ من قانون العمل الاتحادي عددا من المبادئ العامة مؤداها أن العمل حق وواجب اجتماعي وأنه يتطلب احترام حريات العامل وكرامته ويجب أن يتم في ظروف تصون حياة وصحة العامل وأسرته وتكفل لهم مستوى اقتصاديا لائقا . وتنص المادة نفسها على أنه لا يجوز التمييز بين العاملين بسبب العنصر أو الجنس أو السن أو المعتقدات الدينية أو المعتقدات السياسية أو الوضع الاجتماعي .

وكجزء من عملية التنمية ، وضعت حكومة المكسيك موضع التطبيق سياسات ساهمت بصورة مباشرة وغير مباشرة في تحقيق نمو ملحوظ في التوظيف ، وحولت هيكل التوظيف بالنسبة الى الأنشطة التي تزاولها الطبقات العاملة ، وعززت ادماج النساء في السكان النشطين اقتصاديا ، ورفعت المستويات التعليمية والتقنية لدى العاملين .

ففي عام ١٩٣٠ كان عدد السكان النشطين اقتصاديا يبلغ ٨٠٣ ١٦٥ ٥ أشخاص كان أكثر من ٣ مليون منهم يعملون في قطاع الفلاحة وتربية المواشي . وفي عام ١٩٥٠ ، بلغ

عدد السكان النشطين اقتصاديا ٢٧٢.٠٩٣ شخصا : منهم ١٤٠.٠٠٠ رجل و ١٣٠.٠٠٠ امرأة . وفي عام ١٩٧٠ كان عدد السكان النشطين اقتصاديا ١٢٩٥٥.٠٥٧ شخصا : منهم ٤٨٠.٠٠٠ رجل و ٤٦٠.٠٠٠ امرأة . ومن أصل هذا العدد كان ٣٤٦ في المائة يعملون في قطاع الفلاحة وتربية المواشي و ٢١٢ في المائة في قطاع الصناعة و ٤٤٢ في المائة في قطاع الخدمات .

وهذا يعني أنه خلال ٤٠ عاما (بين عامي ١٩٣٠ و ١٩٧٠) زاد عدد السكان النشطين اقتصاديا زيادة كبيرة ، والجدير بالملاحظة أنه بينما كان ٧٠ في المائة يعملون في أنشطة الفلاحة وتربية المواشي في عام ١٩٣٠ ، انخفضت هذه النسبة الى ٣٤٦ في المائة في عام ١٩٧٠ مع ازدياد عدد السكان العاملين في أنشطة الصناعة والخدمات . وفيما بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٧٠ تضاعفت نسبة النساء بين السكان النشطين اقتصاديا .

وتوفر نتائج تعداد السكان العام العاشر في عام ١٩٨٠ المعلومات المستكملة التالية عن التوظيف في المكسيك :

الجدول ٢١

السكان النشطون اقتصاديا موزعين حسب الجنس ومجال النشاط ، ١٩٨٠

فرع النشاط	المجموع	رجال	نساء
الزراعة وتربية المواشي والصيد والحراجه وصيد الأسماك	٩٧١ ٦٩٩ ٥	٣٤٠ ٩٥٧ ٤	٦٣١ ٧٤٢
المناجم والمحاجر	٤٤٧ ٠١٧	٤٦٤ ٣٢٢	٥٥٣ ١٥٤
الصناعة التحويلية	١٢٤ ٥٧٥ ٢	٥٢٢ ٨٩٧ ١	٦٠٢ ٦٧٧
الكهرباء والغاز والمياه	٩٣٢ ١١٥	٨٨٣ ٩١	٠٤٩ ٢٤
التشييد	٣٣٧ ٢٩٦ ١	٦٣٤ ٠٨٢ ١	٧٠٣ ٢١٣
التجارة والمطاعم والفنادق	٢٩٦ ٧٢٩ ١	٥٦٨ ١٣٧ ١	٧٢٨ ٥٩١
النقل والتخزين والاتصال	١١١ ٦٧٢	٩١٠ ٥٩٤	٢٠١ ٧٧
التمويل والتأمين والعقارات	٧٥٤ ٤٠٥	٩٩٨ ٣٠٨	٧٥٦ ٩٦
الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية	١١٤ ٤١٨ ٢	٢٤٩ ١٥٩ ١	٨٦٥ ٢٥٨ ١
غير محدد بصورة كافية	٣٧ ٥٥٢ ٦	٧٠٤ ٢٨٤ ٤	٣٣٣ ٢٦٧ ٢
عاطلون عن العمل لم يشتغلوا	٣٩١ ١٢٤	٥٣٤ ٨٧	٨٥٧ ٣٦
المجموع	٠٨٤ ٠٦٦ ٢٢	٨٠٦ ٩٢٤ ١٥	٢٧٨ ١٤١ ٦

ولعله ظاهر للعيان أن الاتجاهات التي سبق بيانها استمرت ويلاحظ بصورة خاصة أن نسبة النساء بين السكان النشطين اقتصاديا زادت بمقدار ٢٥٠ في المائة بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٠ .

ومع ذلك كانت حالة التوظيف في المكسيك خلال السنوات القليلة الماضية صعبة بشكل خاص : فتقلص النشاط الاقتصادي متزامن مع الدمج المكثف للأجيال المولودة في الستينات وطلب النساء المتزايد للمشاركة ، وهي عوامل سببت ازدياد القوى العاملة بحوالي ٨٠٠ ٠٠٠ شخص سنويا .

وفي أواخر عام ١٩٨٢ ، كان الاقتصاد المكسيكي في غمرة أزمة لم يسبق لها مثيل في السنوات الخمسين الماضية . فقد كانت الأسعار ترتفع بنسبة ١٠٠ في المائة تقريبا وتضاعف معدل البطالة المكشوفة خلال السنة ليصبح ٨ في المائة .

وكانت لبرنامج إعادة التشكيل الفوري للهيكل الاقتصادي الذي نفذته الإدارة الحالية عندما تولت الحكم ثلاثة أهداف أساسية : محاربة التضخم وحماية التوظيف واستعادة القدرة على النمو الاقتصادي .

وشرعت الحكومة في تجنب البطالة عن طريق الاستحداث المباشر للوظائف في أكثر المناطق والأنشطة تأثرا بالأزمة وعن طريق حماية منشآت الانتاج القائمة .

أما برنامج حماية وحدات الانتاج والتوظيف الذي بدئ به في شهر شباط/فبراير ١٩٨٣ فقد وضع لمساعدة المؤسسات الخاصة والعامة والاجتماعية والصناعية على حل ثلاث مشكلات أساسية : انخفاض الطلب الداخلي ، ومشكلات التمويل والسيولة ، وندرة النقد الأجنبي لاستيراد المدخلات والمواد الخام الأساسية ، وتسديد الدين الخارجي .

وكانت خطة التنمية الوطنية للأعوام ١٩٨٣ - ١٩٨٨ التي عرضتها حكومة الجمهورية في شهر أيار/مايو ١٩٨٣ قد حددت ، كإقتراح أساسي للسياسة الاجتماعية ، زيادة خلق فرص عمل وحماية القوة الشرائية للأجور وتحسينها بالتدريج . وفي هذا الصدد ، أرسلت الخطة الاتجاهات التالية في السياسات :

(أ) استخدام الانفاق العام والسياسات المالية والائتمانية وسياسات التجارة الخارجية لاستعادة القدرة على النمو الاقتصادي ولتشجيع أجهزة الانتاج على التحول الى طرح سلع الاستهلاك الشعبي بغية توليد المزيد من الوظائف لكل وحدة من وحدات الانتاج وتحقيق توزيع أفضل للدخل ؛

(ب) إعادة توجيه الانفاق العام وربط سياسة الدعم والحوافز باستحداث الوظائف كهدف ذي أولوية ؛

(ج) تعزيز قدرة الوحدات الصغيرة والمتوسطة على توليد وظائف أكثر استقرارا وأفضل أجرا ؛

(د) تعزيز دائرة التوظيف الوطنية .

وقرب نهاية عام ١٩٨٤ حققت هذه السياسات نصيدا ايجابيا : فانخفض التضخم الى ٦٠ في المائة وزاد التوظيف . وبين شهري حزيران/يونيه ١٩٨٣ وحزيران/يونيه ١٩٨٤ أظهرت الدراسة الاستقصائية الوطنية عن التوظيف في المناطق الحضرية التي أجراها شهريا

المعهد الوطني للإحصاءات والجغرافيا وتجهيز البيانات أن مستويات البطالة المكشوفة في المدن الرئيسية انخفضت خلال تلك الفترة من ٧٢ إلى ٦٣ في المائة في مكسيكو ، ومن ٧٦ إلى ٥٥ في المائة في وادي الحجاره ، ومن ١٠٤ إلى ٧٣ في المائة في مونتري ، ومن ٣٦ إلى ٢٩ في المائة في ليون ، ومن ٦٥ إلى ٢٠ في المائة في بويبلا ، ومن ٤٥ في المائة إلى ٤٧ في المائة في سان لويس بوتوسي ، ومن ٤٧ إلى ٤٢ في المائة في فيراكروز . وفي مريدا ظلت نسبة البطالة آنذاك ٦٦ في المائة بينما ازدادت في شيواوا وتامبيكو وأوريزابا .

وقد استمرت مستويات البطالة المكشوفة في الهبوط في عام ١٩٨٥ : فهبطت بنسبة ٨٥ في المائة في مكسيكو بنسبة ٣ في المائة في وادي الحجاره وبنسبة ٣٥ في المائة في مونتري .

وفي عام ١٩٨٤ استحدثت ٣٨٠ ٠٠٠ وظيفة ضمن اطار برامج التوظيف الاقليمية ، مما حال دون حدوث زيادة في البطالة المكشوفة .

وهناك ناحية أخرى ساهمت في التوظيف ، هي استمرار برامج الاسكان ، خصوصا برعاية مؤسسة الصندوق الوطني للمساكن العمالية ، وهي الوكالة الرئيسية القائمة بتنفيذ برنامج تنمية الاسكان الوطني ، والتي تتولى منذ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ تنفيذ برنامج تجديد المساكن الطارئ في المقاطعة الاتحادية ، الذي يستهدف معالجة النتائج المدمرة للهزات الأرضية التي أصابت عاصمة الجمهورية في ذلك العام .

وخلال عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ ، ازداد الناتج المحلي بنسبة ٣٧ في المائة و ٣٩ في المائة على التوالي بالقيمة الحقيقية . وازداد عدد المضمونين الدائمين لدى مؤسسة الضمان الاجتماعي المكسيكية بنسبة ٤٣ في المائة في عام ١٩٨٥ ، بينما ازداد عدد المضمونين المحتملين بنسبة ٢٦ في المائة ، وهي أرقام تدل على النمو في التوظيف في ذلك العام في القطاع المنظم من الاقتصاد .

وفي ١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥ ، أنشأ رئيس الجمهورية قسم تنسيق التوظيف التابع للجنة التعمير الوطنية ، بهدف إعادة الوظائف التي تأثرت بالهزات الأرضية . وقد كانت النتيجة المباشرة للهزات الأرضية في مقاطعة العاصمة فقدان ما يقدر بحوالي ١٠ ٠٠٠ وظيفة في قطاعي الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي . وتؤدي أعمال التعمير الى تخفيف وطأة النتائج غير المباشرة لنقص الطلب ، التي أثرت في حوالي ١٠ ٠٠٠ وظيفة أخرى .

واستنادا الى هذه الخلفية يمكن القول بأن اشتراك المرأة في الأنشطة الاقتصادية أخذ في التزايد . ففي عام ١٩٧٥ ، كانت نسبة الاناث الناشطات اقتصاديا تبلغ ٢٢ في المائة من مجموع السكان الناشطين اقتصاديا ، ثم ارتفعت هذه النسبة الى ٢٩ في المائة بحلول عام ١٩٨٥ . وقد كان عدد الاناث الناشطات اقتصاديا في عام ١٩٧٥ بالأرقام المطلقة يبلغ ٣٨ مليون امرأة ، وارتفع الى ٧٩ مليون في عام ١٩٨٥ ، مما يدل على أنه من بين كل ١٠٠ أنثى يزيد عمرها على ١٥ سنة كان عدد العاملات أو العاملات المحتملات ٢٥ في عام ١٩٧٥ و ٣٧ في عام ١٩٨٥ .

ومعظم النساء العاملات لقاء أجر (٥٦ في المائة) من الشابات المندرجات في فئة العمر ٢٠ - ٢٤ سنة .

أما فيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للناث الناشطات اقتصاديا ، فإن معظم النساء يعملن في القطاع الثالث (الخدمات) وتعمل نسبة كبيرة منهن في القطاع الثاني (الصناعة) ونسبة أقل في القطاع الأول (الزراعة وتربية المواشي) .

غير أنه يجب ألا يغرب عن البال أن النساء في نظام الاقتصاد الفلاحي التقليدي يسهمن في إنتاج القوة العاملة العائلية وفي الإنتاج الزراعي ، إذ أنهن لا يعنين بالبيت فحسب ، بل ينظمن أيضا إنتاجيته الاقتصادية ، متحملات مسؤولية اعداد الطعام وأخذه الى أماكن العمل (المزارع المشتركة أو الحيازات الصغيرة) ، ومتعاونات بنشاط في الحقل الى جانب العائلة في فلاحه الأرض ، وغرس البذار ، والحصاد ، وتسويق الناتج . وتتولى المرأة أحيانا عمل الرجل عندما يضطر الى الهجرة طلبا لمصدر دخل آخر .

ويشمل عمل النساء في قطاع الخدمات أوضاعا بالغة التنوع . فيتراوح عملهن بين الأنشطة التي تمثل تكرارا ، خارج نطاق العائلة ، لمهام تعتبر تقليديا "عمل المرأة" ، وبين الأعمال التخصصية جدا التي تتطلب اعدادا مهنية .

ويمكن القول أنه لا يوجد تمييز ضد المرأة في مجال التوظيف ، مع أنه لا بد من التسليم بأن اشتراك المرأة في السكان الناشطين اقتصاديا وادماجها في جميع الأنشطة العمالية ما زالت دون المستوى الذي تتطلبه البلاد من حيث استخدام جميع طاقاتها المتاحة .

وهناك أعداد متزايدة من النساء يعملن لاكمال دخل العائلة كما أن هناك تغييرات ملموسة في موقف المجتمع من عمل المرأة .

ولا شك في أن الأشكال والشروط التي تشارك بموجبها النساء في سوق العمل متفاوتة ، إذ أنها لا تعتمد على مستويات التنمية في البلاد وعلى النشاط المعني فحسب ، بل تعتمد أيضا على خصائصهن الاجتماعية الثقافية وانتمائهن لمختلف المجموعات الاقتصادية . وقد تطلبت الاقتصاديات الحضرية والصناعية الأكثر تعقدا مشاركة أكبر من المرأة في أسواق التوظيف الرسمية ، ولذا فإننا نجد نسبة مهمة من النساء العاملات في أنشطة مدفوعة الأجر .

والى جانب هذا الوضع ، يتزايد أيضا حصول المرأة على التعليم التقني والمهني . كما أن هناك اتجاهها الى الانخفاض في معدلات الخصوبة ، ومن ثم في المسؤوليات العائلية ، مما يزيد من فرص المرأة في العثور على العمل والبقاء فيه .

وأخيرا تود حكومة المكسيك أن تذكر اللجنة بأن قانون العمل الاتحادي يقضي بأنه لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تكون شروط العمل أسوأ من تلك المحددة في القانون المذكور ، ويجب أن تكون متساوية للعمل المتماثل ، وألا يكون هناك تمييز على أساس العنصر أو الجنسية أو الجنس أو السن أو الدين أو المعتقدات السياسية .

المادة ١٢

الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي

ان المادة ١٢٣ من الدستور السياسي للولايات المتحدة المكسيكية تضع أسس نظام الضمان الاجتماعي في المكسيك . وينص الفرع التاسع والعشرون من هذه المادة على أن قانون الضمان الاجتماعي جزء من النظام العام ، ويشمل تأمين العجز والشيخوخة والحياة والتوقف غير الارادي عن العمل والمرض والحوادث ، كما يشمل توفير خدمات الحضنة وأية مزايا أخرى تستهدف حماية ورفاهية العمال ، وسكان الريف ، والذين لا يعملون لقاء أجر ، وأعضاء القطاعات الاجتماعية الأخرى وعائلاتهم .

ونظام الضمان الاجتماعي ، الذي يركز كليا على رفاهية العاملين وعائلاتهم ، يتناول بالاهتمام احتياجات الصحة والثقافة والترفيه والدعم الائتماني وحماية القوة الشرائية للأجور ؛ ويضمن أيضا الحماية للغامل ولعائلة العامل في حال وقوع حادث أو التقاعد أو التوقف عن العمل أو الوفاة .

وبغية حماية الحق في الضمان الاجتماعي ، نشر قانون الضمان الاجتماعي في عام ١٩٤٢ ، ثم حل محله قانون الضمان الاجتماعي الجديد الصادر في عام ١٩٧٣ . ويقضي هذا القانون المطبق في جميع أنحاء الجمهورية بأن الغرض من الضمان الاجتماعي هو ضمان حق الانسان في الصحة ، والرعاية الطبية ، وحماية سبل العيش ، والخدمات الاجتماعية الضرورية للرفاهية الفردية والجماعية . ويجوز لجميع السكان الاستفادة من المزايا التي يوفرها القانون ، اذ انه خدمة عامة وطنية .

وقد أقر في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ قانون جديد بشأن مؤسسة الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية لموظفي الدولة ، ليحل محل القانون الذي كان نافذ المفعول لمدة ٢٤ عاما .

ويتضمن قانون مؤسسة الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية لموظفي الدولة الجديد أوجه تقدم هامة في مجال الضمان الاجتماعي ، عن طريق تحديث حقوق موظفي الدولة . ويعطي هذا القانون الأولوية للطب الوقائي ؛ ويزيد خدمات الرعاية الطبية بمختلف جوانبها ؛ ويعطي أهمية خاصة لاعادة التأهيل ؛ ويوسع الغطاء الذي يشمل المستفيدين عن طريق النص على توفير الرعاية لأولاد المشتركين حتى سن ٢٥ سنة ، عندما يكونون متفرغين للدراسة ولا يعملون لقاء أجر ، وكذلك للأمهات العازبات اللواتي يقل عمرهن عن ١٨ سنة ، ولأولاد الذين يزيد عمرهم على ١٨ سنة ويعانون من عجز جسدي أو عقلي ولا يستطيعون العمل ، ولأولاد الزوج أو الزوجة حتى عندما لا يكونون أولاد المشترك نفسه اذا كانوا يعتمدون اقتصاديا عليه ؛ ويعطي القانون حماية أكبر لصحة المتقاعدين والمستفيدين بموجب شروط مماثلة لشروط موظفي الدولة الناشطين ؛ كما ينص على منح فروع قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل تبعا لطول مدة الخدمة والمرتب الأساسي .

الجدول ٢٢

الأشخاص المستحقون للمزايا التي توفرها مختلف مؤسسات الضمان الاجتماعي ، ١٩٨٤

<u>المؤسسة</u>	<u>الأشخاص المستحقون للمزايا</u>
مؤسسة الضمان الاجتماعي المكسيكية (العمال اليدويون وغير اليدويين وعائلاتهم)	٢٧ ٦٤٥ ٩٨٥
مؤسسة الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية لموظفي الدولة	٥ ٤٦٧ ٨٧٦
شركة النفط المكسيكية (بترولايوس مكسيكانوس)	٧٨٤ ٠٨٣
وزارة الدفاع الوطني	٣٤٠ ٢٣٤
وزارة البحرية	١٦٢ ٤٠٠

وقد لفتت حكومة المكسيك نظر اللجنة بالتفصيل ، في تقريرها الأولي ، إلى
النصوص المعمول بها لضمان الحقوق المشمولة بالمادتين ١١ و ١٢ من الاتفاقية .
أما فيما يتعلق بالاستحقاق لضمان الاجتماعي والحماية الصحية ، فتقدم أدناه
معلومات عن التغييرات في التشريع وعن التقدم المحرز في البرامج الراهنة .

(أ) التشريع

ان المادة ٤ من الدستور التي تنص على أن " الرجال والنساء متساوون أمام
القانون" تتضمن الآن الفقرة التالية بمقتضى المرسوم المنشور في الجريدة الرسمية
للاتحاد في ١٨ آذار/مارس ١٩٨٠ :

" ان من واجب الآباء حماية حق القاصرين في تلبية احتياجاتهم وفي الصحة
الجسدية والعقلية ، ويقرر القانون أشكال الدعم التي تكفل حماية القاصرين
بواسطة المؤسسات العامة ."

وينسجم هذا تمام الانسجام مع نصوص المادة ١١ - ٢ (ج) من الاتفاقية .

وقد أضيف نص آخر الى هذه المادة من الدستور بموجب مرسوم نشر في الجريدة
الرسمية للاتحاد في ٣ شباط/فبراير ١٩٨٣ :

"جميع الناس مستحقون للحماية الصحية ، ويحدد القانون أسس وشروط
الحصول على الخدمات الصحية ، ويقرر مساهمة الاتحاد والوكالات الاتحادية فيما
يتعلق بالصحة العامة ."

وتعترف هذه المادة أيضا بأن "لكل شخص الحق في أن يقرر بحرية ومسؤولية
وتبصر عدد الأولاد الذين ينجبهم وتباعد فترات الانجاب".
ومن الواضح أن الحق في الصحة ، كما هو مقرر في الدستور السياسي للجمهورية
يتفق مع المبدأ الوارد في المادة ١٢ - ١ من الاتفاقية .
وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ، اعتمد كونغرس الاتحاد القانون العام للصحة
الذي بدأ سريانه بعد ذلك بستة أشهر . ويحدد هذا القانون أسس وشروط حصول السكان على
الخدمات الصحية .
وتشير عدة مواد من القانون الى التدابير المتعلقة بالنساء ، ولا سيما رعاية
الأم والطفل وتنظيم الأسرة .

(ب) التقدم المحرز في برامج الصحة والضمان الاجتماعي

بذلت حكومة المكسيك جهدا متواصلا لجعل حق السكان في الصحة حقيقة واقعة .
والى جانب وزارة الصحة التي تنسق القطاع ، هناك مؤسسات ساعدت على توسيع
نطاق المساعدة والضمان الاجتماعيين : مؤسسة الضمان الاجتماعي المكسيكية المنشأة في
عام ١٩٤٣ ؛ ومؤسسة الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية لموظفي الدولة المنشأة في
عام ١٩٥٩ ؛ والمؤسسة الوطنية لحماية الأطفال المنشأة في عام ١٩٥٨ والتي أصبحت
المؤسسة المكسيكية لمساعدة الأطفال في عام ١٩٧٠ وزيدت مواردها ؛ والنظام الوطني
لتطوير الأسرة الشامل المنشأ في عام ١٩٧٩ .
وهكذا يتوفر الغطاء الصحي لما يقرب من ٦٠ مليون نسمة من السكان ، بما في
ذلك التطبيق الخاص لحوالي ٧ ملايين نسمة .
وتبين مؤشرات صحة الشعب المكسيكي تحسنا جذريا . ففي عام ١٩٣٠ كان متوسط
العمر المتوقع للمكسيكي العادي ٣٧ سنة ، بينما هو يبلغ الآن ٦٦ سنة . وبين عامي
١٩٣٠ و ١٩٨٦ ، انخفض معدل الوفيات السنوي من ٢٥٦ الى ٩٠ وفيات لكل ١٠٠٠ من
السكان ، وحدث بصورة خاصة انخفاض جوهري في معدل وفيات الأطفال . وقد استئصلت
المكسيك خلال السنوات الخمسين الأخيرة عددا من الأمراض ، مثل الحمى الصفراء والجذري
والتيفوئيد ، بينما توصلت الى السيطرة على أمراض أخرى مثل الملاريا والدرن والسعال
الديكي والحصبة .
وتلقت خطة التنمية الوطنية ١٩٨٣ - ١٩٨٨ النظر الى ضرورة تركيز الجهود على
تحسين وتحديث ادارة الخدمات ، وتشجيع اللامركزية ، وتقوية أنظمة التخطيط والاعلام
والمراقبة .
وعلى هذا المنوال ، وعلى الرغم من وضع البلاد الاقتصادي الحالي ، صممت ووطرت
برامج لضمان توفير الخدمات بفعالية وعدالة ، وتحقيق استغلال أفضل للطاقات المتوافرة
بالفعل .

ويبلغ مجموع السكان المؤمن عليهم الآن لدى مؤسسة الضمان الاجتماعي المكسيكية ٣٣٢ ٠٠٠ نسمة ، بينما يبلغ عدد المكسيكيين المستحقين لتلقي المزايا ٢٢٩ ٠٠٠ نسمة . ولدى المؤسسة ، فوق هذا كله ، برامج مختلفة تشمل فئات أخرى هامة من السكان وبصورة رئيسية في الريف في اطار مشروع "التضامن الاجتماعي" .

وتتمثل استراتيجية القطاع الصحي في تحقيق التكامل بين أوجه الرعاية ، في اطار جهد يستهدف تحقيق التنسيق المؤسسي الكافي ، محليا واقليميا ، عن طريق اتفاقيات بين المؤسسات الصحية ومؤسسات الضمان الاجتماعي ، من أجل تجنب الازدواج في المهام وتحقيق استغلال أفضل للموارد . وبهذه الطريقة تتخذ الخطوات تدريجيا لتحقيق التكامل في هذا القطاع ، عن طريق انشاء المكتب الصحي التابع للسلطة التنفيذية الاتحادية في كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ .

وتركز سياسة القطاع الصحي على توسيع نطاق التغطية عن طريق توسيع نطاق الخدمات ، مع التشديد على الأنشطة الوقائية . ويعتبر توفير الحد الأدنى من الخدمات الصحية أمرا ذا أولوية للسكان في المناطق الريفية والمناطق الحضرية الهامشية ، وخصوصا للأمهات والأطفال .

أما فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي ، فيجري اتخاذ خطوات تضمن لمستحقي المزايا الحماية الشاملة ضد أخطار العمل ، والرعاية الصحية ، وتعزيز المزايا الاقتصادية والاجتماعية ، ومختلف أنشطة الرعاية الاجتماعية .

وتنفذ الآن برامج تشمل السكان بأكملهم ، على النحو التالي : حملات تحصين شاملة للسكان الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات ؛ وخدمات الكشف عن الأمراض ؛ والمشورة للأمهات بشأن الرعاية أثناء الحمل ؛ والارضاع والرعاية المباشرة أو غير المباشرة وقت الولادة وبعدها ؛ وتوسيع خدمات تنظيم الأسرة لجعلها متوفرة للجميع ؛ وتوفير خدمات إعادة التأهيل ؛ وتوسيع نطاق الخدمات الأساسية الضرورية في المناطق الهامشية ؛ وزيادة الوجبات المدرسية للأطفال في مرحلة التعليم الأساسي ؛ وزيادة عدد السكان المزودين بمياه الشرب وخدمات الصرف .

ويركز النظام الوطني لتطوير الأسرة الشامل جهوده على تحسين التغذية للأم والطفل عن طريق البرنامج الوطني لتغذية الأسرة ، الذي بدأ تنفيذه في عام ١٩٧٧ ، وبرنامج الطب الوقائي والتغذية .

وتقوم مؤسسة الضمان الاجتماعي المكسيكية ، ومؤسسة الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية لموظفي الدولة ، ووزارة الصحة بواسطة مديريتها العامة لخدمات الصحة العامة المنسقة في الولايات ، بتنفيذ مجموعة من التدابير المتنوعة لتعزيز التغذية والمراقبة الطبية لسوء التغذية . ومن البرامج ذات الأهمية الخاصة في هذا الصدد البرنامج الريفي للتغذية التكميلية المخصص للحوامل والانات قبل سن المدرسة وفي المناطق الريفية وبرنامج التغذية التكميلية في المستشفيات ، المصمم للمرضى المحتاجين في المستشفيات .

وتحققت خطوة الى الأمام في ميدان الطب الوقائي عندما أنشئ في عام ١٩٧٩ النظام الوطني لبطاقات التحصين ، المستخدم لحفظ سجلات عن تنفيذ عمليات التحصين لمكافحة شلل الأطفال والحصبة والخناق والسعال الديكي والكزاز .

وتلبية لحاجات الأشخاص غير المدمجين كليا في الخدمات الصحية ، أنشئ برنامج التضامن الاجتماعي مع مؤسسة الضمان الاجتماعي المكسيكية والادارة العامة لتنسيق الخطة الوطنية للمناطق الخامدة والمجموعات المحرومة بمشاركة مجتمعية بهدف تحسين مستوى معيشة معظم الفئات السريعة التأثر عن طريق وحدات رعاية طبية ريفية ، وعيادات شبه حضرية ، ووحدات يديرها موظفون مساعدون بإشراف موظفين طبيين . وتخدم عيادات مؤسسة الضمان الاجتماعي المكسيكية والادارة العامة لتنسيق الخطة الوطنية للمناطق الخامدة والمجموعات المحرومة ١٣ مليون نسمة .

وتحظى برامج توسيع نطاق توفير مياه الشرب وشبكات الصرف بأهمية خاصة ، بسبب أثرها المباشر على الصحة والأحوال الصحية بين السكان .

ويقترح برنامج العمل الوطني لادماج المرأة في التنمية مسارات العمل التالية فيما يتعلق بالضمان الصحي والاجتماعي (المرفق الأول ، الصفحات ٤٢ - ٤٥) :

- العمل على تقييم البرامج الصحية الحالية بالنسبة الى الرعاية الطبية للمرأة؛
- تنفيذ برامج مصممة لتحسين العادات التغذوية لدى السكان من جميع الأعمار؛
- تعميم الحملات والمواد المتنوعة المصممة للوقاية من سرطان عنق الرحم والرحم والثدي وزيادة وتعزيز الخدمات الوقائية المتعلقة بأنواع السرطان هذه ، فضلا عن خدمات اعادة التأهيل المتعلقة بالأورام ؛
- تكثيف جهود التوعية - عن طريق وسائل الاتصال الاجتماعية - بأهمية الرضاعة بدلا من استخدام البدائل لحليب الأم ؛
- تقوية مرفق الصحة الوطني عن طريق توفير المؤسسات الملائمة للطب الوقائي والرعاية في المستشفيات والتخصص ، مع الاهتمام بصفة خاصة بالطب الوقائي حيثما توجد أعلى نسبة للإصابة بالأمراض والوفيات ؛
- بذل الجهود لضمان قيام مؤسسات القطاع الصحي بزيادة البرامج الخاصة للوقاية من الإصابة بالأمراض والوفيات قبيل الولادة ؛
- ضمان الرعاية الملائمة للنساء أثناء الحمل وعند الولادة وفي الفترة التالية مباشرة للولادة ؛
- تنفيذ برامج مصممة خصيصا للسكان الريفيين والسكان المحرومين في المناطق الحضرية الرئيسية ، وتوفر الخدمات اللازمة للنساء في هاتين الفئتين من السكان ؛
- توفير الخدمات الصحية لجميع النساء العاملات ، بغض النظر عن وضعهن التعاقدى .

وقد ألحقت الهزات الأرضية التي حدثت في أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ أضراراً كبيرة بالبنية الأساسية للمستشفيات التي توفر الرعاية الطبية من الدرجتين الثانية والثالثة في عاصمة الجمهورية . ولمواجهة هذا الوضع وضعت وزارة الصحة برنامجاً لإعادة بناء المرافق الصحية وإعادة تنظيمها أحرز تقدماً ملحوظاً حتى تاريخه . وكانت الخطوات الأولى في هذا السبيل تقدير مدى الأضرار وهدم المباني التي أصابها أضرار وإصلاح المرافق المصابة ، واستئناف أعمال المستشفيات المصابة بأضرار جسيمة في وحدات عيادية أخرى . وتركز الجهود الآن على تدعيم مرفق الصحة الوطني .

وقد ظلت نسبة النفقات المخصصة للصحة على النطاق الاتحادي تدور حول ٧ في المائة عدداً من السنين ، وارتفعت في عام ١٩٨٥ إلى ٨,٢ في المائة وفي عام ١٩٨٦ إلى ٨,٦ في المائة .

أما فيما يتعلق بأحكام المادة ١٢ - ٢ على وجه التحديد فلا بد من القول إن هناك حملات إعلامية وبرامج تربية للحوامل لتوعيتهن بأهمية الرضاعة الطبيعية لصحة الأم والطفل ، وتشجيع استهلاك منتجات تحل محل حليب الأم .

وقد نسقت وزارة الصحة جميع التدابير التي يدعمها البرنامج الوطني لدمج المرأة في التنمية فيما يتعلق بالصحة عن طريق اللجنة القطاعية الداخلية المنشأة لهذا الغرض في عام ١٩٨٣ والمدمجة في اللجنة الوطنية للمرأة .

وتتخذ لجنة المرأة التابعة لوزارة الصحة الخطوات التي تظهر أهمية المرأة في مجال الصحة : في المقام الأول عن طريق الرعاية الصحية التخصصية التي تحتاج إليها المرأة ؛ وفي المقام الثاني عن طريق دورها كموفر لهذه الخدمات في الإطار المنزلي والمجتمعي والمؤسسي . ومن ثم فإن للجنة مهام مختلفة .

وتتضمن هذه المهام ما يلي :

أولاً - العمل على التحسين الكمي والنوعي للتدابير المصممة للنهوض بالأحوال الصحية للنساء على وجه التحديد ، وفي المقام الأول للنساء اللواتي يعشن في أشد ظروف الحرمان ؛

ثانياً - زيادة وعي المرأة بقيمة صحتها وصحة أسرتها ؛

ثالثاً - تزويد المرأة بالمعلومات والتدريب لتمكينها من أداء دورها بمزيد من الفعالية كمرربة ومساعدة في المسائل الصحية ؛

رابعاً - تعزيز المشاركة المنظمة للمرأة في برامج المجتمع المحلي ؛

خامساً - تشجيع تقدم الموظفين ووصولهم إلى مراكز اتخاذ القرار في المؤسسات الصحية ؛

سادساً - وضع برنامج عمل وتحديد الأولويات وتقرير التدابير والأهداف والاستراتيجيات ونظام التقييم .

وتقوم الأنشطة التي تنفذها هذه اللجنة على أساس خطوط العمل ذات الأولوية التي ترسمها اللجنة الوطنية للمرأة . وبما أن أجد التوجهات الرئيسية للبرامج المؤسسية لمرفق الصحة الوطني هو تحسين صحة المرأة في المكسيك ، فقد وجهت اللجنة جهودها نحو مجالات معينة تتطلب تشجيعا خاصا بسبب أهميتها الخاصة .

وعلى ضوء هذه الخلفية ، عقدت اللجنة العزم على تعزيز ما يلي :

(أ) الأنشطة التي تستهدف دراسة ومعرفة معدلات الإصابة بالأمراض والوفيات بين المكسيكيات ؛

(ب) الأنشطة المقصود بها الوقاية من سرطان عنق الرحم والرحم والثدي ؛

(ج) الأنشطة المقصود بها تعزيز الرعاية المقدمة أثناء الحمل وعند الولادة وفي الفترة التالية مباشرة للولادة ؛

(د) الأنشطة المقصود بها النهوض بالموظفات العاملات في وزارة الصحة وتدريبهن؛

(هـ) الأنشطة المقصود بها اعلام وشحذ السكان من الاناث بصورة عامة والهيئات النسائية بشأن أهمية الرعاية لصحتهن وصحة أسرهن ومجتمعهن المحلي ، وبصورة رئيسية بشأن الوقاية من سرطان عنق الرحم والرحم والثدي والرعاية أثناء الحمل وعند الولادة وفي الفترة التالية مباشرة للولادة ، وممارسة تنظيم الأسرة .

والتدابير المضمونة المنفذة برعاية اللجنة تساهم مساهمة ايجابية في الجهود التي تبذلها حكومة المكسيك لتوفير الخدمات الصحية التي يحتاج اليها السكان .

أما بالاشارة الى الاحصاءات المتعلقة بالأحوال الصحية للمرأة في المكسيك ، فيجب أن يكون مفهوما أن البيانات المنظمة المتوافرة لا تعطي معلومات محددة عن بعض الفئات .

والبيانات الأولية المجموعة عن الإصابة بالأمراض والوفيات بين السكان تبين ، بطبيعة الحال ، الجنس والعمر . غير أن هذه النواحي تفقد خلال مراحل جمع البيانات وتجهيزها وتحليلها ونشرها مما ينجم عنه ، في نهاية العملية ، أن الناتج يصبح عاما وتنخفض قدرته على التعبير عن حقيقة التباين بين الفئات الاجتماعية المختلفة في البلد .

ولهذا السبب ركزت المديرية العامة للأوبئة والمديرية العامة للاعلام والاحصاء التابعتان لوزارة الصحة جهودهما على هذه الناحية خلال السنوات الثلاث الماضية . وقد جعل هذا من الممكن ادخال تغير الجنس في نظام تجهيز وتحليل الدراسات الاستقصائية الصحية الوطنية ، كما أن هناك خططا لنشر المعلومات عن الرعاية أثناء الحمل وعند الولادة ، مع بيان الاستشارات الطبية التي تتم في وحدات الدرجة الأولى والدرجة الثانية التابعة لوزارة الصحة مفصلة حسب الجنس ، وايراد المعلومات المعتادة عن برامج الوقاية من سرطان عنق الرحم والرحم والثدي ومكافحته بشيء من التفصيل (منذ تموز/ يوليه ١٩٨٧) .

وهناك ناحية تحظى بأهمية خاصة لدى اللجنة الداخلية للمرأة والصحة هي عدد الوفيات بين الأمهات التي يعتقد أنه يمكن تفادي العديد منها . وهناك ثغرات كبيرة في المعلومات المتعلقة بهذا الأمر ، ويجري العمل الآن على سدها عن طريق استعراض شهادات الوفاة وفحص مؤشرات التصنيف المتعلقة بالوفيات بين الأمهات ، ومدى انتشارها والجهود الرامية الى الوقاية منها ، والنظر في المظاهر الكمية والنوعية التي تؤثر في الحماية التي توفرها الخدمات والطلب عليها ، بما في ذلك وطأة المتغيرات الاجتماعية الثقافية السائدة في المجتمع بالنسبة الى طلب الخدمات . وهناك مشاريع أبحاث أخرى قيد التنفيذ كما أن هناك مشاريع عديدة غيرها ما زالت قيد الاعداد بمشورة تقنية وتمويل جزئي من منظمة الصحة للبلدان الأمريكية .

أما خطوط العمل من أجل الوقاية من سرطان عنق الرحم والرحم والثدي وتحسين الرعاية أثناء الحمل وعند الولادة وفي الفترة التالية مباشرة للولادة فقد وضعتها بصورة رئيسية المديرية العامة للطب الوقائي والمديرية العامة لتنظيم الخدمات الصحية المسؤولة عن اصدار المعايير .

ومن المناسب ذكر المساهمة القيّمة والمستمرة من جانب المديرية العامة للطب الوقائي في اللجنة . وقد كانت مشاركتها في التدابير المصممة لتشجيع وتدريب موظفات وزارة الصحة والهيئات النسائية الأخرى جوهريّة مثلما كانت مشاركة المديرية العامة للخدمات الصحية في المقاطعة الاتحادية والمديرية العامة للصحة والتربية والمديرية العامة لتنظيم الأسرة .

ونشر المعلومات وتعزيز التوعية بين الاناث من السكان بشأن أهمية تقديرهن لقيمة صحتهن وصحة أسرهن ومجتمعهن المحلي وأهمية حماية هذه الصحة ، يسيران في ثلاثة اتجاهات : واحد يستهدف جمهور النساء بصورة عامة عن طريق وسائل الاعلام الجماهيرية أي التلفزيون والاذاعة والصحف ؛ والثاني يسلك سبيل النشاطات التي تجمع بين فئات عديدة من النساء ؛ والثالث يستهدف النساء العاملات في الخدمات العامة التابعة لوزارة الصحة .

وقد اشتملت حملات وسائل الاعلام الجماهيرية على انتاج برامج تلفزيونية عن الوقاية من سرطان عنق الرحم والرحم والثدي ، والرعاية أثناء الحمل وعند الولادة وفي الفترة التالية مباشرة للولادة ، وتنظيم الأسرة . وكان هناك أيضا برنامج تلفزيوني واحد في المتوسط كل أسبوع يتناول النواحي المختلفة لصحة المرأة مثل الرعاية أثناء الحمل وعند الولادة وفي الفترة التالية مباشرة للولادة ، وسرطان عنق الرحم والرحم والثدي ، والادمان ، ومتلازمة القصور المناعي المكتسب ، والعنف الجنسي .

وبأخذ هذا الأمر في الاعتبار ، تعقد حلقات تدريبية دائمة بشأن التوجيه الصحي بالتنسيق مع المجلس الوطني لادماج المرأة التابع للحزب الثوري المؤسسي وتتناول الوقاية من سرطان عنق الرحم والرحم والثدي ، وتنظيم الأسرة ، والنشاط الجنسي ، والرعاية أثناء الحمل وعند الولادة وفي الفترة التالية مباشرة للولادة . وقد أنشئت

هذه الحلقات التدريبية حتى تاريخه في ١١ منطقة صحية في المقاطعة الاتحادية وفي شمالي ولايات في المكسيك بمساهمة مفيدة جدا من المديرية العامة للخدمات الصحية في المقاطعة الاتحادية والهيئات المناظرة لها في ولايات الجمهورية . ويقدر أن حوالي ٣ ملايين امرأة اشتركن في هذه الحلقات التدريبية حتى الآن .

ومن الجدير بالذكر ، أخيرا ، أن تحقيقا أجري في عام ١٩٨٦ عن المنظمات النسائية في المكسيك واحتمال مشاركتها في الأنشطة الصحية . وقد شكل هذا التحقيق جزءا من تحقيق أوسع بدعم من منظمة الصحة العالمية في خمسة بلدان .

المادة ١٤

وضع المرأة في المناطق الريفية

في عام ١٩٧٥ أعطيت المرأة ، بمناسبة السنة الدولية للمرأة ، حق الاقتراض عن طريق الوحدات الزراعية الصناعية النسائية . وصدرت كذلك الشروط اللازمة لتنظيم تشغيل هذه الوحدات الزراعية الصناعية .

وقد أدى برنامج العمل الوطني لادماج المرأة في التنمية الى انشاء برنامج متكامل لمشاركة المرأة الريفية في تحقيق التنمية الريفية والى دمجها في برنامج العمل الوطني .

وفاء بالالتزامات المنصوص عليها في البرنامج المتكامل ، اتخذت خطوات من أجل قيام الحكومة الاتحادية والولايات - من خلال مكاتب المزارع التابعة للجان المشتركة للإصلاح الزراعي - برصد تنفيذ التدابير وتقديمها وتقييمها - أي فعالية الحقوق والضمانات والأفضليات والاستثناءات المنصوص عليها في قانون الإصلاح الزراعي للاتحاد من أجل النساء في القطاع الريفي فرديا وجماعيا .

وفي هذه العملية طور مكتب وكيل الوزارة لتنظيم الإصلاح الزراعي وتطويره التابع لوزارة الإصلاح الزراعي أشكالا محددة من التنظيم الزراعي لصالح المرأة ، مثل الاتفاق مع النظام الوطني للتنمية الشاملة للأسرة بشأن تأسيس مكاتب مشتركة لتقديم التوجيه والمشورة القانونيين للمرأة وبشأن برنامج لخلق فرص عمل للنساء الريفيات .

وقد قدمت اقتراحات وزارة الإصلاح الزراعي المتعلقة بالتنسيق بين المؤسسات الى اللجنة الوطنية للمرأة في شباط/فبراير ١٩٨٦ ، موضحة أن الأنشطة والتدابير المقترحة نفذت تنفيذا تاما .

أما أهداف البرنامج المتكامل فهي : العمل على ادماج المرأة في المكسيك ، في المدن وفي الريف ، في الأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وتحسين مستويات المعيشة والرعاية الاجتماعية ، وخلق فرص عمل في المناطق الريفية لقاء أجور مناسبة مما يحول دون هجرة السكان بعيدا عن الأرض .

وفي ٤ آب/أغسطس ١٩٨٧ عقد أول اجتماع للتنسيق بين مؤسسات الدولة من أجل مشاركة المرأة الريفية في التنمية الريفية ، بالتنسيق مع المجلس الوطني لادماج

المرأة في التنمية التابع للحزب الثوري المؤسسي ، واتحاد الفلاحين الوطني ، واتحاد الفلاحين المستقل ، ومنظمات السكان الريفيين الأخرى .

وقد اتضح من الاجتماع أن الوضع الحالي للمرأة في الريف ما زال يتطلب الأولوية في العناية من أجل تحقيق تنمية واقعية ومتوازنة . وكرر الاجتماع أيضا الأمر الذي لا يمكن نكرانه وهو أن المرأة هي محور الأسرة وأنها تمثل انتاجية كامنة ، في الريف وفي المدن .

هذا ما وضعه في الاعتبار برنامج العمل لدمج المرأة الريفية في التنمية المتوازنة للبلد في الأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، فوضع الاستراتيجية التالية :

- تنظيم النساء الريفيات بحيث يستطعن الاستفادة بقدر أكبر من الجهود والخدمات والدعم والمدخلات التي توفرها المؤسسات الحكومية والاجتماعية والخاصة ؛
- توفير الأدوات اللازمة لإنشاء وتوحيد المنظمات النسائية في الريف ؛
- تشجيع النساء الريفيات ذوات الخبرة التنظيمية على نشر وتعزيز إنشاء الهيئات النسائية .

وقد أعطيت الأولوية لتدريب النساء الريفيات وبصورة رئيسية لمحو الأمية ، ولتزويدهن بالمعرفة الأساسية لقواعد التنظيم والتسويق والانتاج ومبادئ المحاسبة ، الخ . وتتجه النية أيضا الى تدريس مواضيع تساعد على ادخال تحسينات في البيت في مجالات الصحة والاصحاح والتغذية والمسائل الثقافية .

وفيما يلي مسارات العمل التي وضعتها وزارة الاصلاح الزراعي :

- تدريب النساء الريفيات ؛
- تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المناطق الريفية بغية ايجاد مصادر للتوظيف ؛
- دعم اقتصاد الأسرة ؛
- تقوية وتعميم الخدمات الموفرة عن طريق التنسيق بين المؤسسات في القطاع الزراعي لما فيه مصلحة المرأة الريفية .

وفي عام ١٩٨٦ أنشئت ٧٨ وحدة زراعية صناعية نسائية وحولت ١٤٨ لتتفق وأحكام القانون ووحدت ٦٣ .

أما الوحدات الثماني والسبعون المنشأة فقد أقيمت في ٢٠ ولاية من ولايات الجمهورية في فروع النشاط التالية : الخازير ، والدواجن ، والحرف ، وشغل الابرة ، والنسيج والمحاصيل ، والخدمات ، والبستنة التجارية ، وانتاج التورتيسلا (فطائر الذرة) ، والفواكه ، وطحن الدقيق واللحوم .

ويوشك فهرس بالوحدات النشطة على الانتهاء الآن . ويوجد حاليا ٢٧٠ ١ وحدة تعمل في الأنشطة التالية : زراعة المحاصيل (٤٧٢) ؛ الدواجن (٢١٩) ؛ انتاج التورتيللا و/أو طحن الدقيق اللازم للتورتيللا (١٧٣) ؛ المواشي والدواب (٨٨) ؛ صناعات الملابس (٦١) ؛ تربية النحل (٤٤) . ونتيجة لهذا تولدت في ١٩٨٦ فرص عمل ودخول لصالح حوالي ٨٥٠ ١ أسرة .

وقدم الى الوحدات المشورة والتوجيه القانونيان ، ولا سيما فيما يتعلق بممارسة حقوقها عن طريق التوجيه بشأن ابتياع المنتجات الزراعية وفيما يتعلق بالعقود القانونية لتسويق الموارد واستغلالها .

واعطى معهد التدريب الزراعي ٩٤ دورة تدريبية للوحدات استفاد منها ٨٨٣ ٣ عضوا ، واشتملت مواد التدريس على قسم خاص للنساء الريفيات .

وبغية دعم الاقتصادات العائلية للنساء الريفيات ، جرت محاولة لتعزيز الأنشطة المتعلقة بتربية واستغلال الحيوانات الصغيرة ، والبستنة التجارية ، والخضر ، والمشاعل المنزلية ، وطحن دقيق التورتيللا ، وصنع التورتيللا ، والأفران ، والحرف . وقدم التوجيه أيضا بشأن دعم الوجبة الغذائية عن طريق الاستهلاك المنزلي للمنتجات الاقليمية .

ومن أمثلة التنسيق بين المؤسسات ، الجديرة بالذكر ، أن ٨٠ اتفاقية عقدت لمساعدة الوحدات الزراعية الصناعية النسائية في الحصول على قروض من "بانرورال" وأن المشورة قدمت الى أكثر من ١٥٠ وحدة بشأن صلاحية المشاريع وتسويق المنتجات .

قائمة المرفقات

- أولا - برنامج العمل الوطني من أجل ادماج المرأة في التنمية*
- ثانيا - البرنامج التنفيذي للجنة الوطنية للمرأة لفترة الثلاث سنوات ١٩٨٦-١٩٨٨*

* قدّمت حكومة المكسيك الوثيقتين المشار اليهما ، باللغة الأسبانية الى مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية التابع لمكتب الأمم المتحدة بفيينا ويمكن الاطلاع عليهما في مكاتب فرع تقدّم المرأة .